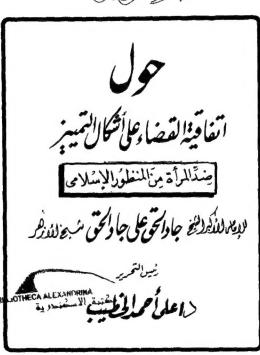
اتفاقية لقضاع فأشكال تمينر صِندًالمرأة مِنَالمنظورالإسلامي الإيلاللك للأولاء جاواتي على جاوالحق شرع للدرهر لاعلى مما لخطيب

اهداءات ۲۰۰۲

الحسين كامل السيد بك فهمي الاسكندرية





بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

و بعد :

فإن اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة قد افتحت بجملة من المبررات الداعية إلى إعدادها ، ثم أتبعت بموادها التى بلغت ثلاثين مادة ، منها ست عشرة (١٦) مادة نصت على ما يجب ، وما يمتنع بالنسبة للمرأة ، وواجبات الدول الموقعة نحو الالتزام بتلك الأحكام وبتنفيذها ، وباقى المواد فى تنظيم سبل ووسائل التصديق على هذه الاتفاقية ، وانتخاب لجنة تتبع الأمين العام لمنظمة الأم المتحدة تقوم على تنفيذها ، وقد نظمت المواد من (١٧ ــ ٣٠) تشكيل هذه اللجنة ، وخطة المتابعة ، والتصديق وسائر الإجراءات المتعلقة بمتابعة التنفيذ والتحكم .

والانفاقية فى جملتها تعبر عن رغبة المجتمع الدولى فى تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ، مستهدفة القضاء على التحيز أو التمييز ضد المرأة .

وهذا القدر من المستهدف مقبول ولا غبار عليه ، ولكن التزيد بالقول بـ « أن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل ، وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة : . فيه تجاوز لطبيعة كل من الرجل والمرأة ، وما استكن فى هذه الطبيعة المتغايرة من الكثير من الخصائص ، والوظائف العضوية والنفسية ، وإن تساويا فى الإنسانية .

ونصوص الإسلام فى مَصْدَرَيْهِ الأساسيين ـــ القرآن والسنة ـــ لا يجيزان كل هذا التغيير الذى تبتغيه هذه الاتفاقية فى المبررات التى سيقت فى افتتاحيتها .

ثم إن الأمر الذى لا تقره قواعد الإسلام ــ التى تقررت من نصوص القرآن الكريم ، ومن السنة النبوية الصحيحة ـــ استهداف (التغيير) فى الدور التقليدى لكل من الرجل والمرأة فى المجتمع والأسرة ، متى كان سند عناصر هذا الدور نصوص القرآن الكريم، والسنة عن رسول الله محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ .

ذلك أن طبيعة الخلقة تختلف بين الرجل والمرأة ، وأن لكل وظيفته ، ومن هنا كان تحديد المسئولية لكل منهما كما أفصح عنها قول رسول الله عمد عليه : الإمام راع ومسئول عن رعيته : الإمام راع ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته ، والحادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته ، وكلكم راع ومسئول عن رعيته) (1)

 ⁽۱) رواه البخاری ومسلم ــ الترغیب والترهیب للمنذری جـ ۳ ص ۱۵۵ ، ۱۵۵ ط .
 قطر .

لقد عنى القرآن الكريم بشئون المرأة فى الكثير من سوره ، حتى عرفت إحدى السور بـ (سورة النساء الكبرى) وعرفت أخرى بـ (سورة النساء (الرابعة فى ترتيب بـ (سورة النساء (الرابعة فى ترتيب المصحف) وسورة الطلاق (الخامسة والستون فى ترتيب المصحف) . وهذا يدل على مكانة المرأة فى نظر الإسلام ، وأنها مكانة لم تبرز ولم تحظ بمثلها المرأة فى شريعة أخرى ، بل ولا فى أى مجتمع إنسانى على مر العصور والتطور الإنسانى فى هذه الحياة حتى يومنا هذا .

ولقد أثيرت في هذه الأيام عدة قضايا حول المرأة :

بعضها جاء تقليدا لمجتمعات بعيدة عن المنهج الإسلامي الذي يُستقى من نصوص القرآن والسنة .

وبعضها جاء وليداً لعادات وأعراف توارثها النـاس دون أن يستظهروا ما إذا كان هذا الذى توارثوه إسلاميا ـــ صحيح النسبة إلى الإسلام أم لا .

وبعضها جاء نتيجة سوء الفهم لنصوص القرآن ، أو التزمت في هذا الفهم : ونزيد إيضاح بعض تلك القضايا فيما يلى مستلهمين حكم الإسلام في كل منها مما جاء به القرآن الكريم ، وسنة رسول الله على . وسوف تلقى الضوء على جوانب هذا الموضوع من خلال فصلين ، نلقى في أو لهما : الضوء على قضية المساواة بين الرجل والمرأة في المنظور الإسلامي/ونبين في ثانيهما : الأحكام المتعلقة بقضية المساواة بين الرجل والمرأة .

الفصل الأول المساواة بين الرجل والمرأة

١ - هذا هو القرآن الكريم يحدثنا عن خَلْق الرجل والمرأة فيقول الله
 ــ تعالى ــ فى أول ٥ سورة النساء » :

﴿ يَا أَيُّا النَّاسُ اتَّقُوا رَكَّمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِن تَفْسِ وَحِدَةِ وَخَلَقَ مِنْهَا . زُوجَهَا وَمَثَّ مِنْهُمَا رِيَّا لِأَكْثِيرًا وَإِسَاءً وَاتَّقُوا القَّالَذِي مُسَاءً لُونَ

إِسْوَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ رَفِيبًا ﴾ (١)

وفى د سورة الحجرات ، قول الله _ سبحانه _ : ﴿ يَتَاتُهَا أَنَّاسُ إِنَّا خَلَقَنْكُرُ مِن ذَكْرُواُنْتَى وَجَعَلْنَكُرُ شُمُواً وَمَا يَلِلِيَّا مَا يُوَالِّينَ الْحَرَمَكُرِ مِندَا تَقُواْفَتْكُمُ ﴿ ٣٠﴾

والمستفاد من هاتين الآيتين _ وغيرهما _ أن القرآن لم يفاضل بين الرجل والمرأة في الجانب الإنساني ، وإنما التفاضل يكون فيما يكتسبه الإنسان _ رجلًا أو امرأة _ من الصفات والأخلاق التي تسمو به إلى أفضل المستويات .

وفى القرآن ما يقرر أن الرجل والمرأة شطرا نفس واحدة ، لا يختلفان في الإنسانية ، كما لا يعد أحدهما فرعا للآخر ، وإنما هما شطران لنفس واحدة فهما متكاملان ، ذلك قول الله _ تعالى _ في سورة الروم : ﴿ وَمِنْ مَا لِنَهِمِيانَ خَلَقَ لَكُرْمِينَ أَنْفُسِكُمْمَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُونِ اللهُ عَلَى اللهُ

و رون ما ينيه مان المنه المان على المرين المسيدم أَزْوَنَكُا لِتَسْتَكُنُو لَ إِلَيْهَا وَمَعْلَ بَيْنَكُمُ مِ مَّوَدَةً وَرَحْمَةً إِنَّى ذَلِكَ لَاَيْكِ لِقَوْرِ رَنْفَكَرُونَ ﴾ (١).

⁽٢) الآية ١ سورة النساء . (٤) الآية ٢١ سورة الروم .

⁽٣) الآية ١٣ سورة الحجرات .

وامرأته : والدة ﴿ لَاتُصَارَدُ وَالْمَاتُكُولَدِهَا ﴾ البقرة — ٢٣٣ .
وجاءت نصوص الآيات بوضعهما معا موضع التكريم والاحترام
بوصف الوالدية ، فكانت الوصايا العديدة التي تحث على الإحسان
إليهما ، وعلى البر بهما تذكيرا بالأصل الإنساني .

كم في قول الله _ تعالى _ في و سورة النساء ، :

﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَنْشَرِكُوا بِهِـ شَيْعًا وَالْوَلِلَّائِينَ إِحْسَنَا ﴾ (*) وقول الله ـــ سبحانه ـــ في سورة الإسراء:

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعَبُدُوۤ الإِلَّا إِيَّاهُ وَوَالْوَلِدَيْنِ إِحْسَدَنَّا ﴾(١)

بل إن القرآن بعد أن ساوى بين الوالدين فى الوصية بالإحسان إليهما واحترامهما _ أرشد إلى ما للوالدة من جهود فائقة فى تربية أولادها ، لا يحمل الوالد منها شيئا ، من ذلك قول الله _ تعالى _ ف 4 سورة لقمان 9 :

⁽٥) من الآية ٣٦ سورة النساء .

⁽١) من الآية ٢٣ سورة الإسراء .

﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَالِبَيْهِ حَمَلَتَ هُأَمُّهُمْ وَهَنَّا كَانَ وَهِن وَفِصَهِلْهُ فِي عَامَلِينِ ﴾(٧)

وحین سأل.رجل رسول الله ﷺ (من أحق بحسن صحابتی قال : أمك . قال : ثم من : قال : أمك . قال : ثم من : قال أمك . قال : ثم من قال : أبوك » رواه البخارى أول كتاب الأدب .

وتخصيص الأم بهذا القدر من العناية جاء تنظيما لما تقضى به فطرة الحلق والتكوين ، وجزاء عاطفة الشفقة الفائقة التى أودعها الله قلب المرأة لولدها ، وبها احتملت مشاق الحمل ، والولادة ، والإرضاع وجهود التربية الأولى ، والسهر على حفظ المولود فى صحته وسلامته بما يؤهله إلى اجتياز مراحل الحياة . وذلك شأن تشريع الإسلام ، فكما نظم صلة الولد بالوالدين ، وأبان فضل الأم تقديرا لما تقوم به نحو الولد ، وتقدير دور الوالد باعتباره المكافح الكادح المنفق و كما فعل ذلك فى عيط الوالدين — نظم تحصيل المال من طرقه المشروعة وإنفاقه فى الوجوه المعقولة ، دون تقتير أو تبذير ، ونظم علاقات الناس بعضهم مع بعض على أساس من المحبة والتعاون دون استغلال لحاجة محتاج .

⁽٧) من الآية ١٤ سورة لقمان .

فهل مع هذهُ المساواة التي قررها الإسلام في القرآن الكريم بين الرجل والمرأة في « الوالدية » ، والنص على كال « إنسانية المرأة » وأنها -والرجل قد خلقا من نفس واحدة .

هل مع هذا يكون الإسلام قد ماز الرجل كإنسان عن المرأة كإنسان ؟

اللهم : لا ، وكل عاقل من ذكر وأنثى يقول : اللهم لا . بل الله يمن . على المرأة بإنصاف القرآن الكريم لها وبرفعته لشأنها .



المبحث الأولى الملق،

لقد أضاف الإسلام إلى ما سبق تأكيدا جديدا في مجال المساواة والتكريم ، وذلك في صورة الخلق ، فهي رحم واحدة ، ونفس واحدة ، وماء واحد ، يخرج من بين الصلب والترائب ، قال سبحانه :

> ﴿ يَئَانَّهُا النَّاسُ اَتَّقُوا رَيَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِن نَفْسٍ وَحَجَهَ وَمَنَكَى مِنْهَا ذَوْجَهَا وَبَنَّى مِنْهُمَا رِجَالَا كَثِيرًا وَإِسَانًا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي نَسَلَمَ لُونَ بِدِوَا لِأَرْجَامَ ۚ ﴾ (^)

وقال رسول الله عليه : (النساء شقائق الرجال ((^)) ، أى مخلوق بشرى قبل أن تكون أنثى ، وإذا كانت حكمة الله قد اقتضت بعض الفوارق الجسمانية العضوية ، والعاطفية ، والنفسية فقد جاء هذا نتيجة لاختلاف المسئولية التى هيأ الله لها كلا من الذكر والأنثى .

ومن مقومات هذا الحلق المشترك: تسميته الرجل والدا ، والمرأة والدة ، وصدق الله حيث قال : ٥ وبالوالدين إحسانا ١٠٠٥ ومن الرجل والمرأة تناسلت الشعوب والقبائل وتكاثر الصنفان في نوع من التكامل الذي أودع الله في طبيعة كُل منهما ، وفي ذلك نعمة من نعم الله الكبرى

⁽٨) من الاية ١ سورة النساء

⁽٩) رواه أبو داود والترمذي والدارمي ، وأحمد بن حنيل .

⁽١٠) سورة البقرة ٨٣ .

التى تستحق تقواه على تعهده لبنى آدم بالتربية ، والوثام المتكافىء بين الذكر والأنثى ، وهو ـــ سبحانه وتعالى ــ قد غرس روح المودة والمرحمة بين قطبى هذه الحياة وفي هذا لون من الربط الوثيق ، والميل الغريزى ، وضرب من التداخل الفطرى ، فقال ــ سبحانه :

﴿ وَهُنَّ لِيَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ (١١)

وإذن ، فليس لأحدهما من حيث عنصر البشرية ، والمقومات الإنسانية ، فضل على الآخر وإذا كانت ثمة مفاضلة ، فهى لا تقوم على الجانب العنصرى ، وإنما تقوم على مبادىء وأسس خارجة عن نطاق طبيعة كل منهما ، فهى مبادىء لا تتعلق بالجال التكويني ، وإنما تتعلق بالجال التوجيبي ، من عمل وتقوى ، وعلم ، وفضائل ترق بالإنسان بالجال التوجيبي ، من عمل وتقوى ، وعلم ، وفضائل ترق بالإنسان إلى هدفه الأسمى ، وصدق الله حيث قال : ﴿ يَتَأَيُّمُ النَّاسُ إِنَّا النَّاسُ إِنَّا النَّاسُ النَّهُ النَّاسُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

ويؤكد الرسول _ عليه الصلاة, والسلام _ هذا المبدأ فيقول : ق أيها الناس إن أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من تراب ، وليس لعربى على عجمى ، ولا لعجمى على عربى ، ولا لأحمر على أبيض ، ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى (١٣)

⁽١١) سورة البقرة من الآية ١٨٧ .

⁽١٢) سورة الحجرات الآية ١٣ .

 ⁽٦٣) انظر : خطبة الرسول علي في حجة الوداع في (البيان والتبيين للجاحظ)٣/٧ ،
 وغيره .

المتحث الثاني

المساواة في دريسة التسفكير والرأي،

انطلاقا من هذا المبدأ العظم ... وقفت امرأة مواجهة عمر بن الخطاب معترضة عليه ، حينا كان يخطب ، ويحض على عدم المغالاة في المهور ، فقالت له ، كيف تدعو إلى هذا ياعمر والله يقول : « وآتيم إحداهن قنطارا » فقال عمر : « أصابت امرأة وأخطأ عمر ، (١٤)

فللمرأة في الإسلام حتى التفكير ، لتصل للرأى القويم ، ولقد شاركت النساء في الأخذ عن رسول الله عليه حتى قلن له : يارسول الله تقد غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما من نفسك ، كما جعلت لهم ، فجعل في يوما وعظهن فيه (١٥) ، وفي قصة و خولة بنت لعلم ، فجعل في ووجها و أوس بن الصامت ، _ رضى الله عنهما _ أعلى درجات الفكر النسائى ، وحرية القول ، واحترام الرأى للمرأة ، حتى إن الإسلام جعل شكوى هذه تشريعا عاما في حكم الظها (١٦)

⁽١٤) قال ابن كثير : سنده جيد .

 ⁽١٥) رواه البخارى في العلم : ٣١/١.وأحمد : ٣٤/٣

⁽١٦) أواتل سورة المجادلة .

وهذه و آسماء بنت زيد الأنصارية ، قد مثلت النساء في مجلس الرسول _ صلوات الله وسلامه عليه _ فقالت : إنى رسول من ورائى معروائى معنات الله بعثك إلى الرجال والنساء . فآمنا بك واتبعناك ، وغن معشر النساء مقصورات غدرات ، فواعد بيوت ، وموضع شهوات الرجال ، وحاملات أولادكم ، وأن الرجال فُضّلوا بالجماعات ، وشهود الجنائز ، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم ، وربينا أولادهم ، أفنشاركهم في الأجر يارسول الله ؟

فالتفت رسول الله عَلَيْكُ بوجهه الكريم إلى أصحابه وقال لهم : هل سمعتم مقالة امرأة ، أحسن سؤالا عن دينها من هذه ؟ فقالوا : لا ، يارسول الله .

فقال رسول الله عَلَيْكَ : ﴿ انصر في ياأسماء ، وأعلمي مَنْ وراءك من النساء ، أن حسن تُبعَّل إحداكن لزوجها ، وطلبها لمرضاته واتباعها لموافقته ، تعدل كل ما ذكرت ، فانصر فت أسماء ، وهي تهلل استبشارا ما قال لها رسول الله(١٧) عَلَيْكُ .

⁽١٧) رواه البخاري ومسلم _ معنى التبعل: أن تحسن المرأة طاعتها لزوجها .

المبحث الثالث

المساواة في حق التملك والمماية والتدين،

وللمرأة حق الملك وحق التصرف في مالها بيعا وشراء ، وبهذا رفع الإسلام عنها عصا الوصاية ، وعصا الحجر والتضييق عليها فيما تملك ، وجعل لها حق البيع والشراء ، والإجارة والصدقة من خالص مالها ، كالرجال سواء بسواء ، ولا شك أن حق المرأة في إبداء الرأى وحق التملك والتصرف كل ذلك يتبع لها الدفاع عن نفسها ، وعما ملكت بالطرق المشروعة ، ولا يجل للرجل أن يأخذ من أموالها شيئا بغير رضاها ، نزولا على حكم الله _ تعالى _ حيث يقول : ولا تَعَلى حكم الله _ تعالى _ حيث يقول : ولا تَعَلى المُرافِق مُن يَسْمِن الرّبالِ للرجل أن يأنه المُرافية على المرافق المُرافق المُرافق

المساواة في حق الحماية :

وللمرأة ... كذلك ... حق الحماية ، وأن تجير من تشاء إذا أوى إليها . أحد الأشخاص طالبا أمنه وإجارته ، فقد روى أن أم هانىء بنت أبى

(١٨) سورة النساء الاية ٣٢ .

طالب _ رضى الله عنها _ قد أجارت أحد الأعداء من المشركين ، يوم فتح مكة ، وأراد أخوها الإمام على _ رضى الله عنه _ أن يقتله ، فذهبت إلى رسول الله عَلَيْكُ وأخبرته بالقصة ، فقال لها : قد أجرنا من أحدت ، وأمنا من أمنت ياأم هاني (١٩) .

وفى هذا تأصيل للمبدأ الذى أقره الرسول _ عليه الصلاة والسلام _ من قبل ، حيها قال : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم (٧٠٠) .

المساواة فَى حق التدين :

الحرية الدينية مكفولة للمرأة كفالة مطلقة ، مثلها فى ذلك مثل الرجل ، فعليها أن تؤدى فرائضها الدينية كاملة غير منقوصة ، لأنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، وعليها واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تنفيذا لقول الله :

در تنفيدا لفول الله : ﴿ وَالمُوْمِنُونَ وَالْمُوْمِنُونَ وَالْمُوْمِنُاتُ بَسَمُهُمُّمْ اَوْلِيَاهُ بَسْضِ يَأْمُرُونَ وَلِلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾(٢١)

ولكن احتراما لعقيدة المرأة المسلمة ، فإن الإسلام قد حرم أن تتزوج المرأة المسلمة رجلا غير مسلم حماية لها من تسلطه على عقيدتها

⁽١٩) انظر : الحراج لأبي يوسف : ٢٤٤ (ط/ السلفية ي .

⁽٢٠) رواه أبو داود برقم ١٩٥٠ في الجهاد، وابن ماجه برقم ٢٦٨٣ .

⁽٢١) من الآية ٧١ سورة التوبة .

باعتباز أن له حق القوامة عليها ، ولأن الأولاد ينسبون إلى الزوج ، ومن ثم حَرَّم الإسلام زواج المسلمة بغير المسلم .

سبق الإسلام في تقرير المساواة بين الرجال والنساء :

أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ في مادته الثانية » إشارة خفيفة إلى عدم التفرقة بين الرجال والنساء و في مادته و السادسة عشر » بفقراتها الثلاث ، نادى بالمساواة بين الجنسين. في حق الزواج وتأسيس الأسرة . وأن للرجل والمرأة حقوقا متساوية عند الزواج ، وأثناء قيامه وعند انحلاله ، وكان ميثاق الأم المتحدة لسنة ٥٤ ٩ م قد سبق الإعلان العالمي فأقر في مادته الأولى و مبدأ المساواة بين الجنسين ».

وعند النظرة الفاحصة نجد أن هذين الميثاقين ، حديثا عهد فى موضوعيهما على حين أقرت الشريعة الإسلامية هذه المساواة عامة بين الجنسين بصورة فريدة من قبل ذلك بأكبر من ألفث وأربعمائة سنة ، فى الوقت الذى كانت فيه جميع شعوب العالم تضع المرأة تحت الحجو والوصاية ، وتنظر إليها نظرة الازدراء والاحتقار ، فتعتبرها تارة نجسة يجب أن تعزل ، وتارة سلعة تباع وتشترى وتورث ، وتارة أداة سوء يجب أن تعزل ، وآية ذلك تقريده ما يلى :

المبحث الرابع

المساواة في مجال العطياة اوفى مجال المسئولية والجازاء

إن للمرأة بماعتبارها ألثى حق المساواة بأشقائها الذكور ومن الحطأ التفرقة بين البنت والولد فى أى ناحية من النواحى ، لأن ذلك يغرس فيها كراهية أبويها ، وكراهية إخوتها ، ويدفعها إلى الانحراف عند أول إشارة لها من أحد الشبان ، والرسول – صلوات الله وسلامه عليه – يأمر بالمساواة ، ويضرب مثلا طبيا فى هذا السبيل فيقول : « ساووا أولادكم فى العطية ، فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء على البنات على البنين .

وقد تكون هناك عاطفة قلبية نحو الولد ، أو نحو بنت دون أخرى ، ولكن واجب الوالدين أن يكبحا جماح هذه العاطفة ، بحيث لا تبرز

⁽٢٢)رواه الطبراني _ جامع الأحاديث للسيوطي جـ ٤ ص ٢٧٥ .

ف : معاملة ، أو كلمة ، أو عطاء ، لأن هذه القلوب الصغيرة مفتوحة الآذان شديدة الحساسية ، سريعة الانزلاق والاندفاع ، وهو مالا نوده ولا نرضاه .

المساواة في مجال المسئولية والجزاء :

انتهج الإسلام منهجا قويما فى ميدان العبادة ، من جيث الثواب والعقاب ، والجزاء على العمل ، فالمرأة كالرجل لا تقل عنه فى مطلق المسئولية ، وأن عملها معقود بما جنت يداها ، إن خيرا وإن شرا ، قال ـــ سبحانه :

﴿ مَنْ عَيلَ صَلِحًا قِن ذَكِي أَوَّ أَنْنَى وَهُومُوْقِينَّ فَلَتُحْيِنَةُ مُنَوَّ طَلِيبَةً وَلَنَجْ فِي لَنَّهُمَّ أَجْرُهُم إِلَّحْسَنِ مَاكَ أَوْلَيْمُمُونَ ﴾(٢٦)

ثم يرسم الله - سبحانه - صورة كاملة للمساواة بين الرجل والمرأة ، وأنهما يقفان في نظام الإسلام من حيث المسئولية والجزاء على منصة واحدة فيقول:

إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينِ وَٱلْمُشْلِمَنِ وَٱلْمُوْمِنِينِ وَٱلْمُوْمِنِينِ وَٱلْمُوْمِنِينِ وَٱلْمُوْمِنِينِ وَالْمُنْفِينِ وَالْمُسْلِمِينِ وَالْمُسْلِمِينِ وَالْمُسْلِمِينِ وَٱلْمُسْلِمِينِ وَالْمُسْلِمِينِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمِينِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمِينِ وَالْمُسْلِمِينِ وَالْمُسْلِمِينِ وَالْمِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمِينَالِمِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَالِمِينَ

⁽٢٣) سورة النحل الآية ٩٧ .

فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَدَفِظَاتِ وَٱلذَّكِرِينَ ٱللَّهَ كَيْشِيرًا وَالذَّكِرَتِ أَعَدَّاللَّهُ لَكُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿ ٢٠١

وقال _ سبحانه:

﴿ فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ مَلَ عَلِمِ لِيَنكُمُ مِن

ذُكِّرِ أَوْأُنثَى بَعْضُكُم مِنْ بَعْضٍ ﴾ (١٠) .

وما أروعٌ هذه الغبارة الأخيرة (بعضكم من بعض) فلقد سما القرآن الكريم بالمرأة ، حتى جعلها بعضا من الرجل ، وأنزل الرجل من عليائه وجعله بعضا من المرأة ، فكلاهما يكمل الآخر ، ولايستقيم أمر الدنيا إلا بهذه الطبيعة المزدوجة ، وهذا التداخل الوثيق .

وفى جانب المسئولية ، نجد أن الشريعة الإسلامية قد جعلت من المرأة قرينة الرجل ، قال رسول الله عَلَيْكُم : ﴿ كَلْكُم رَاع ، وَكَلْكُم مُسْئُولُ عَنْ رَعِيتُهُ اللهُ عَلَيْكُمْ : ﴿ كَلْكُمْ رَاع ، وَكَلْكُمْ مُسْئُولُ عَنْ رَعِيتُهُ اللهُ عَلَيْكُمْ : ﴿ كَلَّكُمْ رَاع ، وَكَلَّكُمْ مُسْئُولُ عَنْ رَعِيتُهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ اللهُولِيْكُمْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ الل

وقال - سبحانه : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَسَمُهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَسَمُهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ الْمُنْكُورِ وَيَنْهُونَ عَنِ الْمُنْكُورِ وَيُقْلِيعُونَ الْمُنْكُورِ وَيُقِلِيعُونَ اللَّهَ وَيُولِيعُونَ اللَّهَ وَيُمُولِيعُونَ اللَّهُ وَيُولِيعُونَ اللَّهُ وَيُمُولِيعُونَ اللَّهُ وَيُمُولِيعُونَ اللَّهُ وَيُمُولِيعُونَ اللَّهُ وَيُولِيعُونَ اللَّهُ وَيُولِيعُونَ اللَّهُ وَيُولِيعُونَ اللَّهُ وَيُولِيعُونَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَيُولُونُ وَيُعْمُونَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِنَ وَاللَّهُ واللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولِي وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِنِ وَاللَّهُ وَالْمُولِي وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِنِ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِنِ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنِينَا لَاللَّهُ وَال

⁽٢٤) سورة الأحزاب : الآية ٣٥ :

⁽٢٥) سورة آل عمران من الآية : ١٩٥ .

ر -) و در المحاوى فى باب الجمعة ٦/٢ وفى مواطن أخرى ــ ومسلم فى الإملوة ٨/٦ والترمذى ... برقم : ١٥٠٧ .

۲۱ سورة التربة من الآية : ۲۱ .

ونلمس فى الآية الكريمة أن مسئولية الطاعة فى الإسلام تعد أكبر مسئولية فعلى أساسها يتوقف العمل الصالح ، وقد أراد الله ... سبحانه ... أن يرفع عنها هذا الإصر ، والمسئولية التي لحقت بها بسبب إغرائها لآدم كا تذكر (اليهودية والمسيحية) ... وقد ذكر القرآن الكريم جملة مواطن من هذه القصة ، وسار مع آدم وحواء فى التدرج ، ليقفا على وضعهما وهما هانفان مسروران ، ثم وهما مخطئان ، ثم وهما تائبان ، فقال

> ﴿ وَقُلْنَا يُكَادَمُ السَّكُنِ الْتَ وَوَقِيهُكَ الْمَنَةَ وَكُلا مِنْهَا رَعَدُا حَيْثُ شِنْتُمَا وَلاَنْفَرَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَكَكُونَا مِنَ الظّلِمِينَ ۞ فَازَلَهُمَا الشَّيْطُنُ مِنْهَا فَالْمُرْجَهُمَا مِثَاكَانَا فِيدُّوقَلْنَا الْهَرِطُولُ بَشَشَّكُمْ لِبَنْسِ عَدُوُّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْلَقَرُّ وَمَثَنَّ الْأَجِينِ ۞ فَلَقَيْنَ عَادَمُ مِن ذَهِمِكُمِلْتِ فَنَاسَ عَلَيْظًا لِثَدْمُوا الوَّالِمُ الْأَرْضِ مُسْلَقًا وَمُعَلَّا

⁽٣٨) سورة البقرة : الآية ٣٧/٣٥ .

المبحث الخامس

المساواة فن حرمة الدم وهمانسه

ومن تمام المساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام أنْ كان دمها مساويا لدمه ، والحكم فيهما واحد إذا وجب القصاص .

ذلك قول الله ــ سبحانه ــ في سورة البقرة :

﴿ يَتَأَمُّا الَّذِينَ مَامَنُوا كُذِبَ عَلَيْتُكُمُ الْوَصَاصُ فِ الْفَدْلُ الْمُرُّولِ الْمُرْدُ وَالْمَبْدُ وَالْمَبْدِوَالْأَنْفُلُ إِلَاثُهُ فَقَى إِلَيْهُ فَقَى ﴿ ١٠٠٠ .

حيث قضد بهذه الآية إبطال ما كان عليه العرب من الإسراف في القتل ، وعدم اتخاذ (القصاص) فيه أساسا للجزاء ، حيث كانوا لا يقتصرون في الجزاء على القاتل ، بل كانوا يَقْتلُون بالعبد _ إذا قتله عبد _ سيداً من سادات العبد القاتل .

كما كانوا. إذا قُتِلت المرأة ــ لا يقتلونها قصاصا ، وإنما يقتلون رجلا من قبيلة القاتلة ، إن كان القاتل امرأة .

وهذا الواقع الذى كان عليه العرب يوضح لنا المقصود من ظاهر هذه الآية ، ومن مقابلة الأصناف الواردة فيها ، ومن ثم فلا دلالة لمفهوم المقابلة فى الآية على أن الرجل لايقتل بالأنثى ، ولاعلى أن الحر لايقتل

بالعيد . : (۲۹) الآبة : ۱۷۸ سبة القة .

المساواة بين الرجل والمرأة في الدية :

كان من مقتضى تسوية القرآن بين الرجل والمرأة فى الإنسانية أن القصاص هو الحكم بينهما فى الاعتداء على النفس ، وكانت جهنم ، والحلود فيها ، وغضب الله ولعنته ، هو الجزاء الأخروى فى قتل المرأة ، كا كان هو الجزاء الأخروى فى قتل الرجل ، وكانت الدية فى قتل كل منهما ـ خطاً ـ واحدة ، دون تمييز بين الذكر والأنثى . وفى ذلك نزل قول الله _ تعالى ـ فى سورة النساء :

﴿ وَمَن قَنَلَ مُوْمِدًا خَطَتُ افْتَحْرِيرُ رَقَبَ فِمُوْمِنَةِ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةً إِلَىٰ آهادِ: ﴾ (٢٠٠٠ ·

إذ الآية لم تفرق في هذا الحكم _ في وجوب الدية بالقتل الخطأ _ بين الذكر والأنثى ، حيث جاءت عبارتها عامة مطلقة لم تخص الرجل بشيء منها عن المرأة ، ولم يختلف الفقهاء في هذا الفهم ، وإن اختلفوا في مقدار الدية ، وهل الرجل والمرأة فيه سواء .

فذهب البعض إلى أن دية المرأة على النصف من دية الرجل فى القتل الحطأ للمفارقة بينهما فى الأعباء ، وفى قدر الضرر الذى يلحق كخلف كل منهما إذا قتل عدوانا ، وذهب آخرون إلى المساواة فى مقدار الدية ، لأن هذا هو ما يؤكده اتفاق الفقهاء على أن الرجل والمرأة داخلان فى حكم هذه الآية ، ومن ثم وجهت المساواة بينهما فى مقدار الدية ، كما تساويا فى وجوبها .

⁽٣٠) الآية : ٩٣ سورة النساء .

المبحث الساهس

المساواة نى المسئولية

قال الله ـ تعالى ـ ق سورة النساء : ﴿ وَمَن يَمْمَلُ مِنَ الضَّكِلِحَدِتِ مِن ذَكِرٍ إَوْ أَنْنَى وَهُومُوْمُونَّ وَأُولَتِهِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُطْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾(٣)

وقال _ سبحانه _ في سورة آل عمران :

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلِ مَِنكُمْ مِن ذَكُرُ أَوْأَنُنَّ بَعَشُكُمْ مِن بَعْضِ ﴿ ٣٠٠ .

فغى هاتين الآيتين _ وغيرهما _ تقرير القرآن الكريم : أن المرأة ذات مستولية مستولية الرجل ، فهى مسئولة عن نفسها ، وعن عباداتها ، وعن معاملاتها ، وعن أسرتها ، وعن أمنها ، ولا تقل فى مطلق المسئولية عن الرجل ، وأن الثواب والعقاب عند الله لكل من الرجل والمرأة منوط بما يكون من كل منهما من طاعة أو مخالفة ، وطاعة الرجل لا تنفع المرأة إذا كانت غير صالحة ومنحرفة ، كما أن معصيته الرجل لا تنفع المرأة إذا كانت غير صالحة ومنحرفة ، كما أن معصيته لا تضرها ، وهي مستقيمة صالحة .

ثم إن في عبارة الآية الأخيرة : (بعضكم من بعض) دلالة واضحة على المساواة إذا جعل القرآن المرأة بعضا من الرجل وجعلي للوجلي بعضا (٣٦) الآية : ١٦٥ سورة الساء . (٣٦) الآية : ١٩٥ سورة العمران .

من المرأة ، وبذلك تتجلى (المساواة فى المسئولية والتكليف) بين الرجل والمرأة فى حياتهما المشتركة دون تفاضل أو سلطان كما يؤكده قول الله _ تعالى _ فى سورة النساء :

﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِنَا ٱكَ تَسَبُواً وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبُ مِّمَا ٱكْلَسَبَنْ ﴿٢٣٪ وقول الله - سبحانه - في سورة المدثر :

﴿ كُلُّ نَفْسِ بِمَاكَسَبَتْ رَهِينَةً ﴾(٢١) .

إذ قررت هذه الآية أن كل نفس : _ رجل أو امرأة _ مسئولة عما كسبت ، فلا يتحمل أحدهما خطأ الآخر أو خطيئته .

ويظهر هذا واضحاً فى حديث القرآن عن امرأتى النَّبِيِّين: نوح ولوط، وعن امرأة فرعون. قال الله سبحانه فى سورة التحريم:

﴿ صَرَبُ اللهُ مَشَلًا لِللّهِ مِنْ كَفَرُواْ المَرَاتَ ثُوج وَامْرَاتَ لُولِكَ اللهِ صَيْنَا لَقَتْ عَبْدُينِ مِنْ عِبَادِ فَاصَلِحَيْ فَخَانَتا لَهُمَا فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللّهِ صَيْنَا وَقِيلَ عَبْدُ مِنْ مِنْ عِبَادِ فَاصَلِحَيْنِ فَنَ فَانَتا لَهُمَا فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللّهِ صَيْنَا وَقَيلَ اللّهِ مِنْ عَبْدُ اللّهُ مَنْ اللّهُ عِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ عِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ وَاللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ مِنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللللّهُ مِنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مِنْ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ ا

آد لم تشفع نبوة نوح ولوط عليهما السلام ــ لامرأتيهما ، بل كانتا في النار جزاء خروجهما على الدين وكفرهما . كما لم يضر كفر فرعون امرأته التي قدمت عملا صالحا ، فأدخلت الجنة بعملها دون أن تُساعل بأعمال زوجها .

⁽٣٣) من الأية : ٣٣ من سورة النساء . (٥٥) الآيتان : ١١ ، ١١ سورة التحريم .
(٤٣) من الآية : ٣٨ سورة المدثر .

المبحث السابع

المسئولية العامسة للمسرأة

وإذا كان القرآن قد قرر مستولية المرأة الحاصة عن نفسها فى عبداتها ومعاملاتها ، فقد قرر – أيضا – مستوليتها عن الدعوة إلى الخير بالأمر بالمعروف ، والإرشاد إلى الفضائل ، وبالنهى عن المنكر والتحذير من الرذائل ، وجعل انحراف كل من الرجل والمرأة عن واجب الإيمان والإخلاص فه ، وللأمة المسلمة موضع المساءلة باعتبار أن مستولية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أكبر المسئوليات .

ذلك ما صرح به القرّآن في قول الله _ سبحانه _ في (سورة

التوبة) : ﴿ وَالْمُوْمِنُونَ وَالْمُوْمِنُونَ وَالْمُوْمِنُونَ مِنَا لَمُوْمِنُونَ مِنَالُمُوْمِنَتُ مِعَمُّمُ أَوْلِينَا مُنْهِضً مِنْ الْمُنْفُونَ وَالْمَعْرُوفِ وَيَنْهُونَ عَنِ الْمُنكِ وَيُقِيمُونَ الْقَمَلُونَ وَيُوْتُونَ الزَّكُونَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ الْوَلِيَا لَهُ الْمُنْفِقِينَ الْمُنْفَالِقَ الْمُؤْمِنَّ اللَّهُ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ الْوَالِيَا لَهُ الْمُنْفِقِينَ الْمُنْفِينَ اللَّهُ عَرْسِرُ مُنْفَعِلُهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهُ عَرْسِرُ مُنْفَعِلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَرْسِرُ مُنْفَعِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَرْسِرُ مُنْفَعِلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ اللَّهُ الْمُنْفَالُونُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّذِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُؤْمِنُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُونَ الْمُنْفَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُونَ الْمُ

⁽٣٦) الآية : ٧١ سورة التوبة .

وفى سورة التوبة قبل هذه الآية قول الله ــ سبحانه(٣٧) :

وَيَنْهُونَ عَنِ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بِمَصَّهُ هُو مِنْبَقِضِ يَاْمُرُونَ بِالْمُنْفِقِينَ بَعَضَ مُونَ بَقَضِ يَا مُمْ الْمُنْفِقِينَ عَنِ الْمُعْرُوفِ وَيقْبِضُونَ الْلِيَّةُ الْمُنْفِقِينِ وَالْمُنْفِقَاتِ وَالْمُنْفِقِينِ هُمُ الْفَكُونِ مَعْمُ الْفَكُونِ وَعَدَاللَّهُ الْمُنْفِقِينِ وَالْمُنْفِقِينِ وَالْمُنْفِقِينِ وَالْمُنْفِقِينِ وَالْمُنْفِقِينِ وَالْمُنْفِقِينِ وَالْمُنْفِقِينِ فَا الْمُعْرِفُونُ والنبي عن وَالْمُنْفِقِينِ فَاللهِ اللهِ وَلَيْ اللهِ وَالنبي عن المنكر وأن تُلقى قسطها من هذه المستولية على الرجل ؛ بل عليها بحكم الله سبحانه في القرآن أن تحمل المستولية تضامنا مع الرجل لتنهض الأمة ويستقيم حالها ؛ لأن الرجل والمرأة مستولان تضامنا عن استقامة حياة الأمة ، وإلا اضطربت الحياة إن تخاذل أحدهما عن حمل قسطه منها .

هذه مُثُلِّ من القرآن الكريم دالة على أن الإسلام قد كرم المرأة ، فهى ف أصول العقيدة تحمل أمانة إنسانيتها كاملة ، وتكاليف رشدها أصالة ، فحقوقها مصونة ، وواجباتها ملقاة على عاتقها .

ولما كان أساس الزواج في الإسلام التآلف ، والتكامل بين الزوجين : (وجعل بينكم مودة ورحمة)(٢٠) فلا يجوز في الإسلام أن تكون الحياة الزوجية مجال صراع بين الزوجين على السيطرة والسلطة ، أو تنازع على نفوذ ورياسة ، فقد شرع الله لكل من الزوجين دائرة عمله وتكاليفه مع الأخذ في الاعتبار أن طبيعة الجماعة تقتضي أن يتولى

⁽٣٧) الآيتان : ٦٨ ، ٦٧ سورة التوبة .

⁽٣٨) الآية : ٢١ من سورة الربع .

فرد منها رعاية شئونها ، ويتحدث باسمها للحديث الشريف : (إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤ، روا عليهم أحدهم)(٣٩) .

والأسرة أحوج ما تَحُون إلى من يقوم على مصالحها ، وقد جعل القرآن الكريم هذه القوامة إلى الرجل تكليفا لا تشريفا ، مع احتفاظ المرأة بكل مقومات شخصيتها ؛ فلا تتخلى عن الإنتاء إلى أسرتها التي أنجبتها ؛ بل تظل تحمل اسم أبيها ، ولها (ذمتها المالية) مادامت عاقلة رشيدة تباشر عقود التصرفات المدنية دون أن يحد الزواج من هذه الأهلية ؛ بل وليس لزوجها ولا لأبيها على أموالها أية ولاية مادامت بالغة عاقلة رشيدة حيث أتاح لها الإسلام أن تملك ، وأن تتصرف فيما تملك ، وأباح لها توكيل غيرها فيما لاتريد مباشرته بنفسها وأن تضمن غيرها ، وأن يضمنها غيرها ، كل ذلك مساواة بالرجل سواء بسواء . تلك المساواة التي كفلها الإسلام للمرأة باعتبارها إنسانا كامل الإنسانية في حين أن المرأة الغربية _ وبالجملة غير المسلمة ، وفي هذا العصر الذي يتنادُّون فيه بحقوق الإنسان عامة ، وحقوق المرأة خاصة ــ لم تصل إلى هذه الحقوق التي قررها الإسلام ، ففي كثير من البلاد غير الإسلامية تنمحي بالزواج ـ ذاتية المرأة وتنسلخ من أسرتها ، وتنسب إلى زوجها ، ولا تملك التصرف في أموالها ، وسيأتي مزيد بيان لموضوع القو امة (٤٠) .

⁽٣٩) رواه أبو داود ــ نيل الأوطار للشوكانى جــ ٣ ص ٢٥٥ ط/ دار الحديث . (٤٠) ص ٥٦ من هذا التقرير .

المبحث الثامن

حــــق العمــــل

إن انطلاق المرأة المسلمة إلى جميع ميادين العمل ليس مطلقا في نطاق الإسلام ، ولا سيما إذا كان المجتمع غير عتاج لعملها ، وكانت هي أيضا _ أو زوجها _ غير عتاجين للعمل لكسب رزقهما ، أما إن كانت محتاجة هي وزوجها ، أو كان المجتمع في حاجة إلى الأيدى العاملة ، والعقول المفكرة ؛ حتى لا يعتمد على الدخيل الأجنبي فالعمل في هذه الحالات أمر طبيعي ، وسعيها لكسب رزقها من هذا الطريق الحلال أمر مشروع .

هذا ويمكن القول ـ فى نطاق نصوص القرآن والسنة ـ أن الأصل أن تنفرغ المرأة لمهمتها كزوجة وأم ، وأن لها أن تعمل استثناء من هذا الأصل فى حالات أربع :

الحالة الأولى :

إن تكون المرأة ذات نبوغ خاص يندر في الرجال والنساء معا ، وأن المضلحة الاجتماعية توجب في هذه الحالة أن تعمل ؛ ليعود ذلك النبوغ على المجتمع بنفع عام ، ولا تخمده بركودها فتضيع قوة عاملة من القوى النادرة ، والمرأة في سبيل هذا تنشغل عن أمومتها للمصلحة العامة .

الحالة الشانية:

أن تتولى المرأة عملا هو أليق بالنساء ، كتربية الأطفال وتعليمهم فى سنيهم الأولى ، وحتى انتهاء سن الحضانة المقرر شرعا حقا للنساء ، حتى يكون الطفل فى حضانة أمه داخل البيت ، وفى عطف المرأة ورعايتها بالمدرسة .

ومثل هذا تطبيب النساء والأطفال ؛ فقد قرر الفقهاء أن بعض هذه الأعمال فرض كفاية كالقابلات ، فإن عملهن من فروض الكفاية . ومن هذا القبيل ما قال به كمال الدين بن الهمام ــ من فقهاء الحنفية ــ أن الزوج ليس له منع امرأته من الحروج إذا كانت تحترف عملا هو من فروض الكفاية الحاصة بالمرأة ، ولكنه نصح هذه المحترفة بألا تخرج متدرجة مبتذلة في تصرفاتها .

الحالة النسالثة.:

أن تعين زوجها فى ذات عمله ، وهذا كثير فى البادية ، فالمرأة الريفية إذا كان زوجها عاملا زراعيا ، أو صاحب أغنام ، أو مستأجرا لمساحة صغيرة ، فإن امرأته تعاونه فى عمله معاونة كاملة .. ولو كان هناك صورة مثالية فى مجتمعنا لكانت صورة تلك المرأة الكادحة العاملة المتعاطفة ، لاهؤلاء النسوة اللائى يغشين الأندية والملاهىي ودور الغناء ، ويلغطن في مجالسهن لا بالحلال بل بالحرام .

الحالة الرابعسة :

أن تكون في حاجة إلى العمل لقوتها وقوت عيالها ، بأن فقدت العائل (هي وهم) فكانت لابد أن تعمل لهذه الضرورة ، أو تلك الحاجة الملحة .

ويمكن إجمال هذا فى : أن المرأة بياح لها العمل إذا احتاجها العمل ، أو احتاجت هى العمل ، فالعمل خارج البيت للمرأة ليس ترفا ولا مهنة ، وإنما حاجة أو ضرورة .

فإذا استغنت المرأة بمال أبيها أو زوجها وكسبه كان قيامها بمهمتها الأولى ــ تربية الإنسان ــ هى مهنتها ، وهى حاجتها ، وهى كل أملها ووظيفتها ولننظر فى واقعنا ، حين خلا البيت من الأب والأم .. بانشغالهما ، وكيف صار حال الأولاد فى التعليم والأخلاق ، وكيف الجتلطت عليهم أمور الحياة حين تخلى عنهم الرقيب الموجه ، ولنقارن بين لله حدون ضرورة أو حاجة ، وخسارة الأولاد ، وانتقاص تربيتهم بتركهم فى فراخ مفسد ، وبين قرناء يجرونهم إلى ما لانحمد عقباه ، والحوادث المنشورة فى هذا أشهر من أن تحصى أو تذكر ، والمستور منها أكار .

إن على كل أسرة أن تراجع موقفها ، وأن تعرف أن صناعة الإنسان (الأولاد) أعلى وأغلى صناعة ، وأن الأم ألزم واقدر ، وأنه إذا لم يكن بالأسرة ضرورة أو حاجة لكسبها من عملها ، فأولى بها ، ثم أولى ، أن ترعى زرعها لتنعم ، وتقر عيناً بغاره .

ليست هذه دعوة للتخلى _ بوجه عام _ عن العمل ، وإنما هى دعوة للمراجعة والمفاضلة بين المكسب والخسارة ككل تجارة ، إذ يقبل كل تاجر على البضاعة الرابحة ، وليس أربح من أن تتاجر الأم وتنمى جزءها (أولادها أكبادها تمشى على الأرض) .



الفصل النانى الأحكام المتعلقة بقضية المساواة بين الرجل والرأة

المبحث الاول

إن الإسلام قد أباح للمرأة أن تشارك في الحياة العامة للمجتمع نجد هذا مقرراً في قول الله سبحانه _ في (سورة الممتحنة) :

﴿ يَتَأَيُّهُا النَّيُّ إِذَا جَأَةَ كَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لَّا يُشْرِكُ بِٱللَّهِ شَيْتًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَرْنِينَ وَلَا يَقْنُلُنَ أَوْلُنَدُهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَن يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِ كَوَلاَيْمَصِينَكَ فَى مَعْرُونِ فِي اللَّهِ عَلَى وَاسْتَغْفِرَ لَكُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُوزٌ رَّحِيمٌ

أليست هذه الآية قد قررت أن للمرأة أن تشترك في الأمور العامة بخروجها لمبايعة الرسول عَيْظِيَّةً والتعاهد معد على هذه الأصول العامة للدين وللحياة وللقيام بحدود الشريعة ، وأحكامها التزاماً بشرع الله ــ تعالى .

وقد صح أن عمر بن الخطاب كان يُحَلِّف المرأة المهاجرة : ﴿ بِاللَّهُ ماخرجت رغبة بأرض عن أرض » و ٥ بالله ماخرجت إلا حباً لله ولرسوله ۽ .. (13) الآية ١٢ سورة للمتحنة

ولقد نقلت كتب السيرة والتاريخ: أن عبد الرحمن بن عوف _ رضى الله عنه _ ظل ثلاثة أيام يستشير الناس فيمن يخلف عمر _ رضى الله عنه _ من الستة المرشحين ، فلم يبق رجل ولا امرأة ؛ يُمتد برأيه إلا استشاره ، وهذا إجماع من الصحابة ..

ونقل القرآن ذلك الحوار التشريعي بين رسول الله ﷺ والمرأة التي ظاهر منها زوجها حيث افتُتحت (سورة المجادلة) بقول الله ـــ سبحانه :

﴿ قَدْسَمِعَ اللَّهُ قُولَ اللِّي شَمَادِ لُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِنَ إِلَى اللَّهِ وَلَلْلَهُ يَسْمَعُ مَّا وَكُنَّا إِنَّ اللَّهُ سَمِيمٌ بَعِيدٌ ۖ ۞ (١٠) ·

وقد نقل أن سبب نزول هذه الآية ومابعدها : أن (أوس بن الصامت) قال لزوجه ــ (خولة بنت ثعلبة) : أنت على كظهر أمى . وكان مثل هذا القول يحرم المرأة على زوجها فى الجاهلية ، ثم أراد منها مايريده الرجل من زوجه فامتنعت وقالت : والذى نفس خولة بيده لا تصل إلى ، وقد قلت ماقلت ، حتى يحكم الله ورسوله على فأتت رسول الله على أوساً تزوجني ، وأنا رسول الله على غلا منى جعلني كأمّه ، شابة مرغوب فى ، فلما خلا سنى ، ونبرت له بطنى جعلني كأمّه ، وتركني إلى غير أحد ، فهل تجد لى رخصة ــ يا رسول الله ؟ فقال الرسول على : ما أمرت في شأنك بشيء حتى الآن ، وما أراك إلا حرمت عليه . قالت : ماذكر طلاقاً وجادلت رسول الله على عرامة عمله .

⁽٤٢) سورة الجمادلة .

قالت : إن لى صبية صغارا إن ضمهم إليه ضاعوا ، وإن ضممتهم إلى جاعوا ، وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول : إنني أشكو إليك - اللهم - فأنزل على نبيك ، وما برحت حتى نزلت آيات الظهار في سورة المجادلة ..

وهذا عمر بن الخطاب أمير المؤمنين خطب الناس فنهاهم عن الغلو في مهور النساء ، وجعل للمهر حداً أقصى أربعمائة درهم ، فاعترضت امرأة على قوله ، وقالت : أو ما سمعت قوله ـ تعالى :

﴿ وَمَانَبْتُمْ إِحْدَنْهُنَّ قِنطَازًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيَّتًا أَتَأْخُذُونَهُ . بُهْ تَنَا وَإِثْمَا شُبِينًا ﴾

فرجع عمر بن الخطاب عن قوله وقال (اللهم اغفر ، كل الناس أفقه من عمر)(٢٢) .

فلم تكن المرأة فى تاريخ الإسلام محصورة فى البيت لاتبرحه ، ولم تكن كذلك لاتتحدث مع الرجال ، ولاتحضر مجالسهم ، ولم تكن ممنوعة من مزاولة العمل المناسب لها عند الحاجة ؛ بل كانت مشاركة فى الحياة العامة ، والمشاركة تقتضى مخالطة المجتمع التي تمكنها من أداء أعمالها ، وقضاء كل احتياجاتها فى حدود شرع الله _ تعالى .

ولقد كانت النساء يؤدين الصلاة في المسجد مع جماعة المسلمين في عهد رسول الله عليهم وفي عهد الخلفاء الراشدين _ رضوان الله عليهم من بعده ...

⁽٤٣) رواه الطيرى .

وقد كن يخرجن لصلاة العيدين ، ويشاركن الرجال في التكبير ، وقد كن يخرجن مع الجيش في الحرب .

ثم أليس الحج فرضاً على الرجال والنساء ، وتؤدى النساء هذه الغريضة ، ومن ثم فإن خروج النساء واختلاطهن بالرجال مخالطة مشروعة فى الأسرة والمجتمع .





الأختسلاط الأسسرى

فى تشريع القرآن للأسرة ما يوشدنا إلى أن تزاور الأسر مشروع ، وأن قيام النساء بالواجبات الاجتماعية مباح :

ففى البخارى فى (باب عيادة النساء الرجال): أن أمَّ الدرداء عادت رجلًا مريضاً من الأنصار فى المسجد ، وأن عائشة ــ رضى الله عنها ــ عادت بلالا ــ وهو مريض ــ قبل نزول آية الحجاب الخاصة بنساء الرسول ﷺ .

ولا يعنى هذا إباحة المجالسة بين الرجال والنساء على النحو الذى شاع فى كثير من المجالس والنوادى ؛ حاسرات ومتبرجات ، وإنما أباح الإسلام الاختلاط غير المحرم ، وفى المجالس التى تفيد ، والتى لا تؤدى إلى المفاسد والضلال .

فالزيارات واللقاءات العائلية الملتزمة لاشيء فيها ، والمحظور أن تتخذ هذه اللقاءات وسيلة لدخول الرجال والشباب بيوت الخير دون استغذان ، أو فى غيبة الأزواج منعاً للخلوة غير المشروعة . واختلاط البنين والبنات بعد البلوغ أمر غير مشروع ، بل يرق إلى درجة المحظور سداً للذرائع إلى الفساد ، لا سيما فى سن المراهقة التى تغلب فيها الرغبات الجامحة على العقل ، وفى ظل انعدام الالتزام بآداب الإسلام فى الملابس وفى الحديث والمخالطة .

سورة النور فصلت آداب الزيارات :

لنسمع قول الله - سبحانه - وَنعَمل به : ﴿ يَكَايُّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُوا لَا اللهِ عَلَمَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللْلِلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللْمُعْمِلْمُ اللْمُعْمِلْمُ اللْمِنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللَّهُ اللْمُل

فأية حصانة وحماية للبيوت بعد هذه الأوامر الإلمية التي صانت الحرمات ، وحفظت الأسرار . ولننظر في حرص رسول الله على تعليم المسلمين هذه الآداب حين سأله رجل _ بعد نزول هذه الآيات (قال :(**) أأستأذن على أمى ؟ قال : نعم . قال الرجل : ليس لها خادم غيرى أأستأذن عليها كلما دخلت ؟ . قال الرسول عليها أخب أن تراها عريانة قال الرجل : لا . قال الرسول : فاستأذن عليها) .

هذه آداب يجب أن نحرص عليها ، وأن يحرص عليها أولادنا ، وهي في ذات الوقت من سمات الإسلام ، لايعرفها الآخرون

⁽٤٤) الآيات ٢٧ ... ٢٩ سورة النور . (٤٥) رواه الإمام مالك في الموطأ .



زى المسرأة

لقد خلق الله الإنسان ، واستخلفه فى الأرض ليعمرها . ولن تتم هذه العمارة وتستمر إلا ببقاء الإنسان متوالداً جيلًا بعد جيل . ففى شورة الروم قوله ــ سبحانه :

وَمِنْ عَائِنتِهِ عَأَنْ خَلَقَكُمْ مِن تُرَابِ ثُمَّ إِذَا أَشُم بَشَرُّ تَنتَشِرُونِ ۞
 وَمِنْ عَائِنِهِ عَأَنْ خَلَقَ لَكُرْ مِنْ أَفْقُسِكُمْ أَزْوَيْجَا لِتَسْكُنُو ٓ الْإِنَّهَا وَمَعَمَلَ
 يَبْنَكُمُ مُودَةً وَرُحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يُمْتِ لِقَوْمِ يَنْفَكُرُونَ : ﴾ (*10)

ولكى يتم استمرار تناسل وتوالد ألإنسانُ ركب الله فيه مجموعة من الغرائز والدوافع النفسية الذاتية تسوقه بسلطانها إلى مايضمن بَقَاءُهُ فرداً واستبقاءه نوعاً .

وكان من هذه الغرائز (غريزة البحث عن الطعام) التي بإشباعها يبقى شخصه وذاته بمعايير الحياة التي قدرها الله .

وكان منها (الغريزة الجنسية) التي ــ بالاستجابة إليها ــ يبقى نوعه وهذه الغريزة قوية عاتية في الإنسان 4 بل وفي كل حيوان ، ومن شأنها

⁽٤٦) الآيتان ٢٠ ، ٢١ من سورة الروم .

أن تطلب متنفساً تؤدى فيه دورها ، والإنسان (رجلًا بـ كان ــ أو امرأة) مع هذه الغريزة إما أن يكبتها أو يطلقها ، وفى كلتا الحالتين يتعرض لضرر بالغ فى نفسه ومجتمعه .

ومن ثم كان لابد أن تحاط هذه الغريزة بحدود وقيود ، فكان تحريم السفاح ، وتشريع النكاح ، أى الزواج ، وهذا هو العدل الوسط المؤدى إلى استمرار بقاء الإنسان ، وهذا هو القرآن يحرم الاختلاط غير المشروع بين الذكر والأنثى ، ففى سورة الإسراء قول الله ... سبحانه :

﴿ وَلَا نَفْرَا وَالزِّنَّةَ إِنَّهُ كَانَ فَلْحِشَةَ وَسَالَةَ سَيِيلًا ﴾ (١٠) .

كما حرم كل ما يفضى إلى الزنا من وسائل ومقدمات باستثارة الغرائز أو فتح منافذ الفتنة بين الرجل والمرأة، أو مُايُغر بالفاحشة، أو . يُقرَّبُ منها سداً للذريعة ودرءاً للمفسدة .

ومن ثم حرم الإسلام الخلوة بين رجل وامرأة لم يربط بينهما زواج أو عرمية .. ففى الحديث المروى .. فى الصحيحين .. عن ابن عباس .. رضى الله عنهما .. أن رسول الله عليه قال : « لايخلون رجل بامرأة إلا مع ذى محرم » ، وفي رواية أحمد عن عامر بن ربيعة : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها ، فإن ثالثهما الشيطان » .

⁽٤٧) الآية ٣٣ سورة الإسراء .

وهذه الغريزة التي تشد كلًا من الرجل والمرأة إلى الآخر هي التي تثير الفتنة في المرأة بالنسبة لما به ففي الحديث المروى في الصحيحين ٥ ماتركت بعدى فتنة أضر على الرجال من النساء ».

وكان من علاج الإسلام ووصاياه لدرء هذه الفتنة ماجاء في القرآن من أوامر واقية ودافعة لهذه الفتنة لاسيما الآيات التي وردت في سورتي: النور والأحزاب، حيث بينت: الآداب الواجبة في دخول البيوت وغض البصروستر الجسد، ومن يباح لهم الحلوة بالمرأة والنظر، إليها، أو الدخول عليها ؟ عملا على الاستقرار الداخلي والحارجي في نفس المرأة والرجل على حد سواء ومنعاً من تحكم الأهواء والشهوات. وصوناً للمرأة ـ بوجه خاص _ عن التبذل وعوامل الإغراء والفتنة حتى تكون زوجة صالحة تبني أسرة مستقيمة ، وكانت آيات الحجاب ستراً واقياً من الوقوع في شرور الفتنة .

ولقد جاءت مادة الحجاب في ثمانية مواضع في القرآن الكريم ، وكلها تشير إلى أن معناه المنع والستر ، أي مايمنع الفتنة ، ويدفع وقوعها بين الرجال والنساء .

الثياب والنقاب :

ولقد نبهت آيتان فى القرآن الكريم على ما يجب أن تكون عليه ثياب المرأة : إحداهما: قول الله: ﴿ وَقُلْ الْمُؤْمِنَاتِ يَنْضُضْنَ مِنْ أَبْصَدِهِنَّ وَيَعْفَظُنَ وُوْجَهُنَ وَلَا الله: ﴿ وَقُلْ الْمُؤْمِنَاتِ يَنْضُضْنَ مِنْ أَبْصَدِهِنَّ وَيَعْفَظُنَ وُوْجَهُنَ وَلَا يَبْدِينِ فِي مِنْفُولِيَهِ ﴾ أَوْمَانَا بِهِ ﴾ أَوْمَانَا بَهِ ﴾ أَوْمَانَا بَهِ ﴾ أَوْمَانَا بَهِ ﴾ أَوْمَانَا بِهِ ﴾ أَوْمَانَا بِهِ ﴾ أَوْمَانَا بِهِ ﴾ أَوْمَانَا بَهِ ﴾ أَوْمَانَا بَهُ وَلَيْهِ ﴾ أَوْمَانَا بَهُ وَلَيْهِ ﴾ أَوْمَانَا إِلَيْ وَمِنْ الْمَنْفُونَ أَوْمَانَا لَكُونَ الْمَنْفُونَ أَوْمَانَا لَهُ وَمَا اللّهِ مَنْ اللّهِ مَلْكُونُ اللّهِ مَنْ اللّهِ مَنْفُونَ اللّهِ مَنْ وَلَا يَشِونُ وَتُومُونَ إِلَى اللّهِ مَنْ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ الللللللّهُ

والآية الأخرى: قول الله ــ سبحانه ــ فى سورة الأحزاب:
﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنِّيُّ قُلُولِاً زَوْجِكَ وَبَنَائِكَ وَيْسَاءَ ٱلْمُتَّوْمِنِوَ يُلَّانِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْجَلِيْهِمِينَّ ذَلِكَ أَدْقَ أَنْ يُسْرَفَنَ فَلَا يُؤَذِّقُ وَكُاكَ اللّهُ مَنْمُورًا رَضِيمًا ﴾ (12)

فهاتان الآيتان متكاملتان ، حيث حددتا ما يجب أن ترتديه المرأة المسلمة بحيث يحجب جسدها كله ، فلا ينكشف منه إلا ماقضت به حاجة التعامل ، وهو الوجه والكفان عملًا بقول الله _ في سورة النور : ﴿ إِلَّا مَاظَلُهُ رَيْنَهُمَّ أَ .. ﴾ .

⁽⁴³⁾ الآية ١٣.

⁽٩٤) الآية ٥٥.

وحد الوجه: من منبت شعر الرأس إلى أسفل الذقن ومابين شحمتى الأذنين بحيث لا يظهر شيء من الشعر ولا القرط (الحلق) ولا الأذن ولا شيء من العنق ولا يكون الثوب مظهراً لما تحته ، ولا ضيقاً وصافاً ، يفصل أجزاء الجسد ، ولا لافتاً للنظر بلون أو تفصيل يسترعى أنظار الآخرين ، ويدخل في حكم التبرج المنهى عنه في القرآن الكريم .

فالمطلوب من المرأة المسلمة ... بمقتضى هاتين الآيتين ... أن تستر رأسها ورقبتها وصدرها ﴿ وَلَيْضَرِيْنَكِمُكُومُونَّ عَلَىٰ جُيُومِهِنَّ ﴾ وأن يكون ثوبها ساتراً لجميع جسدها فلا يرى الغير منها إلا الوجه والكفين ﴿ يُدَيْنِ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلَيْدِهِنَ ﴾ . فَلِكُللا يَمْنَاهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلْمُ عَلَيْهِ عَلَ

فقد روى أبو داود عن عائشة _ رضى الله عنها _ أن (أسماء بن ألى بكر) دخلت على النبى عَلَيْق في لباس رقيق يشف عن جسدها فأعرض عنها النبى عَلَيْق وقال : (يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه » .

وهذا الحديث رواه أيضاً ابن مردويه ، والبيهقى عن (خالد بن دريك) وذكره المنذرى فى (الترغيب والترهيب) والشوكانى فى (نيل الأوطار) . وإن قال القرطبى فى تفسيره : إنه منقطع لم يتصل سنده وقال أبو داود : إنه مرسل حيث لم يدرك خالد عائشة ، وفى إسناده سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن البصرى نزيل دمشق مولى (ابن نصر) وقد تكلم فيه غير واحد ، إن كان ذلك فى هذا الحديث ؟ لكن أحاديث أخر حاحاً تُقوِّيه وردت فى إباحة كشف الوجه والكفين لحاجة التعامل .

ويؤيد هذا أن المرأة تكشف وجهها في الصلاة وكذلك في الإحرام بالحج وفي العمرة ولو كان الوجه والكفان عورة لما أبيح لها كشفهما ؟ لأن ستر العورة واجب ؟ إذ لاتصح صلاة الإنسان إذا كان مكشوف العورة .

كا يؤيده حديث (الخنعمية) الذي رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس – رضى الله عنهما – وفيه : (أن النبي عباله أردف الفضل ابن المباس – يوم النحر – خلفه وكان رجلًا حسن الشعر أبيض وسيماً فجاءته امرأة من خصعم تستفتيه ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ؛ فجعل رسول الله عباله يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فعاد الفضل ينظر إليها ثلاث مرات ، والرسول عباله يحول وجهه ، فقال العباس (والد الفضل) لرسول الله عباله الم لويت عنق ابن عمك ؟ فقال عباس (والد الفضل) لرسول الله عباله المن الشيطان عليهما » .

قال ابن حزم : ولو كان الوجه عورة يجب سترها لَمَا أقر النبي عَلَيْكُ هذه المرأة على كشفه بحضرة الناس ثم قال : (ولو كان وجهها مغظى ما عرف الفضل : أحسناء هي أو شوهاء) .

وقال ابن بطال : (وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضاً لإجماعهم على أن للمرأة أن تبدى وجهها في الصلاة ولو رآة الغرباء) . وفي الصحيحين : (أن سبيعة بنت الحارث توفي عنها زوجها أي وكانت حاملًا ، فوضعت قبل أن تنقضي عدة المتوفى عنها زوجها أي (أربعة أشهر وعشراً) فرآها أحد الصحابة _ (يقال له أبو السنابل) _ وقد تجملت فاكتحلت واختضبت ، فلامها ، فأتت النبي عليها فأخبرته ، فقال عليها : (قد حللت حين وضعت) ولم ينكر عليها الرسول عليها أظهرت الكحل أو الخضاب حتى رآها ذلك الرجل وغيره .

وحديث صدقات النساء م بعد أن دعاهن الرسول للتصدق _ الذى رواه البخارى وأحمد والنسائى وأبو داود ، ومحصله : أن ابن عباس _ رضى الله عنهما _ شهد العيد مع رسول الله على فخطب الرسول الرجال ، ثم ذهب فخطب النساء ، وأمرهن بالصدقة ، فبسط بلال ثوبه . قال ابن عباس : (فرأيتهن يهوين بأيديهن) يعنى يلقين صدقاتهن في ثوب بلال .

وتلك رواية صدق في أن أيديهن كانت مكشوفة بلا نكير من رسول الله عليهم .

قال القرطبى ـ عند تفسير قول الله سبحانه . ﴿ إِلَّا مَاظُهُــرَ مِنْهَا ﴾ لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة في الصلاة والحج ، صلح أن يكون الاستثناء راجعاً إليهما .

وقد صرح بهذا جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو اختيار الطبرى والزمخشرى والرازى وغيرهم من المفسرين ، وبه أخذ مذهبا : الحنفية والشافعية ، وقول فى مذهب الإمام أحمد .

لا كان ذلك : كان لزاماً على المرأة المسلمة بمقتضى هاتين الآيتين – أن تستر جسمها من قمة رأسها إلى ظاهر قدميها ، وليس لزاماً أن تحفى وجهها وكفيها بنقاب أو قفاز وما أشبههما ، باعتبار أنه لم يقم دليل صريح من القرآن ولا من السنة بوجوب إخفاء الوجه والكفين ، بل جاءت الأخيار الصحيحة بغير ذلك .

ومن ثم يكون استعمال النقاب والقفاز عملًا شخصياً محضاً ، لا يساند الوجوب فيه دليل ظاهرٌ .

أما أن بعض النساء كن يخفين الوجوه والاكف على عهد الرسول عَلَيْكُ فَإِنْ ذَلْكَ كَانَ مَن بَابِ الحياء والاعتياد ، لا على سبيل الإلزام بحكم تشريعي .

يدل لهذا: مارواه الحاكم عن أسماء ــرضى الله عنها ــقالت: (كنّا نفطّى وجوهنا من الرجال حياء) أى حياء منهن وخجلًا، لا تشدداً ولا تغالياً في الدين. ذلكَ قوله الله _ تعالى _ فى سورة البقرة : ﴿ لَا يُكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْمَهَا ﴾(١١) .

وقول الله _ سبحانه _ ف ذات السورة : ﴿ يُوبِيدُ اللَّهُ بِكُمُ اَلَيُسَرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْمُسَرَ ﴾ (٢٠) وقول _ تعالى _ في سورة الحج : ﴿ وَمَاجَعَلَ عَايَكُمْ فِي اللَّذِينِ مِنْ حَرْجٌ ﴾ (٢٠) .

وهو _ أيضاً _ مارواه أحمد وأبو داود والبيهقى . قالت عائشة : (كان الركبان يمرون بنا _ ونحن محرمات _ فإذا حاذونا أسبلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه) .

فتغطيه الوجه والكفين عمل اختيارى موقوت بظروفه غير مأمور به ولا منهى عنه ويكون خيراً إذا ترجحت الفتنة ، ويعين درء المفسدة .

⁽٦١) من الآية ٢٨٦ .

⁽٢٢) من الآية ١٨٥ .

⁽٦٣) من الآية ٧٨ .

: 43.0

ويجب أن نفرق بين جواز كشف الوجه والكفين وعدم وجوب إخفائهما ، وبين حرمة الاستغراق فى النظر ومتابعته بين الرجال والنساء ، فقد جاء الأمر بالغض من البصر صريحاً واضحاً فى قول الله س سبحانه ــ فى آيتى سورة النور :

﴿ قُلِ لِلْمُوْمِنِينَ يَعُفُّواْ بِنَ أَبْصَبَارِهِمْ ﴾ (٥٠).

وقوله : ﴿ وَقُلِ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾(٥٠) .

وفى السنة أحاديث صحيحة كثيرة تحرّم مداومة النظر إلى المرأة . من هذا مارواه أحمد وأبو داود عن على ــ رضى الله عنه ــ حيث قال له رسول الله عليه : ﴿ يَا عَلَى : لا تَتَبِعَ النظرة فَإِنّمَا لَكَ الأُولَى ، وليست لك الآخرة ﴾ .

وحديث (الختعمية) المشار إليه آنفاً، حيث حول الرسول علي وجه الفضل بن العباس عن النظر إليها ، ولم يأمرها بإخفاء وجهها .

كما أنه مع هذا لاترخص فى الزى الإسلامى . فقد روى مسلم وأحمد عن أبى هريرة _ رضى الله عنه بـ قول الرسول عليه : صنفان من الناس لم أرهما : رجال بأيديهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤسهن كأسنمة

⁽٥٠) الآية ٣٠. (١٥) الآية ٣٠.

البخت المائلة لايدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليوجد مُن مسيرة كذا وكذا) .

والكاسيات العاريات هن اللواتي يلبسن مايشف ومايصف ويلفت النظر .

والمائلات المميلات بنحو التخلع والاهتزاز فى المشي ، وبالحضوع واللين فى القول والحديث .

ويعد:

فإن الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن بر من الناس وأن من الخير للمسلم وللمسلمة الوقوف عند مايعلم علماً صحيحاً من حلال أو حرام ، وألا يتجاوز هذا إلى مالا يعلم متزيداً بالإفتاء بما لا سند له ، متأولًا أو متجاوزاً حدود التأويل والله — سبحانه ـ يقول في سورة الأعراف : .

الَّتِيَّ الْخَيْجَ لِيهَادِهِ وَالطَّيِدَتِ مِنَ الْإِرْفَ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ وَامَنُوا فِي الْحَيْقَ وَامَنُوا فِي الْحَيْفِ وَالْفَيْفَ وَامْنُوا فِي الْحَيْفِ الْفَيْفِ الْقَيْمَةُ كَذَلِكَ فَعَضِلُ الْآيَدَتِ لِقَوْمِينَّ مَا طَهَرَيَتُهُ وَالْفَيْفِ مَنْفَا الْمَنْفَقِي وَأَن تُشْرِكُوا بِاللّهِ مَا الْمَنْفَقِي وَأَن تُشْرِكُوا بِاللّهِ مَا اللّهُ فَيْقِيلُ الْمَتِي وَأَن تُشْرِكُوا بِاللّهِ مَا اللّهُ فَيْ اللّهِ مَا الاَفْلَاقِينَ فَاللّهُ مَا اللّهُ فَيْ اللّهِ مَا الاَفْلَاقِينَ فَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّه

⁽٢٠) الآيان ٣٢ ، ٣٣ .

وفى ختام هذه الآية جاء النهى صريحاً عن القول فى الإسلام بغير دليل أو برهان فى حدود أصول الإسلام المبينة فى القرآن والسنة ، وما تفرع عنها من أدلة ارتضاها سلف هذه الأمة .

والقول فى الدين بغير علم ، تحريماً أو تحليلًا ، هو ما أكد الله - أيضاً ــ تحريمه فى قوله ــ سبحانه ــ فى سورة النحل(^{cr)} .

﴿ وَلَا نَقُولُوا لِمَا نَصِفُ ٱلْسِنَدُكُمُ مُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالِيلُولَ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

ومن ثم : فما كان من الأحكام ثابت بدليل قطعى الدلالة والثبوت كان لازماً لكافة المسلمين ولامحل لتأويله أو الحيدة عما قضي به .

وماكان ظن الدلالة _ ولو كان قطعى الثبوت _ كان للفهم الصحيح فيه مجال ومقال ، ولم يجز لأحد أن يكره أحداً على انتحال فهم ف النص لم يطمئن إليه .

فإذا توافق كثرة العلماء على رأى كان على الكافة اتباعهم ، وكان لمن خالف أن يعمل برأيه ، دون أن يحاول حمل الغير على اتباعه ، حتى لا تكون فتنة حسبها تقرر في « آداب المفتى والمستفتى » في مباحث علم أصول الفقه .

⁽٥٣) الآية ١١٦ .

ذلك أن هذه المذاهب الفقهية التي نتداولها إنما نشأت باجتهادات في موضع قابل للاجتهاد ، وليس لمجرد الرغبة في الاختلاف والنزاع ؛ لأن التفرق في الدين هو : الماحقة ، حذر الله منه فقلل سبحانه ــ في سورة آل عمر ان :

﴿ ا وَأَعْتَصِمُوا إِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواً ﴾ (١٠)

وفى سورة الأنفال :

﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَنَفْشَلُوا وَنَذْهَبَ رِعِكُمْ اللهِ

وفي سورة الأنعام :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيكًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي ثَنَّ مَ ﴾ (٥٠)

ويجب رد المسائل المتنازع عليها إلى الكتاب والسنة ، ذلك قول الله _ سبحانه _ في سورة النساء : ﴿ فَإِن لَنَزَعَمْمْ فِي مُنْ وَوَلَّهُ النَّالَةُ وَالنَّوْمُ الْمَالِلُهُ وَوَلَّهُ تَعَالَى : في سورة الشورى : ﴿ وَمَا الْمَالُونُ مِن مُنْ وَفَعَلَمُهُ إِلَى اللّهُ ﴾ (٥٠) ذلك لأن الدين قد فصله القران كما قال الله سبحانه وتعالى _ في سورة النحل :

⁽٤٥) الآية ١٥٣ .

⁽⁰⁰⁾ الآية ٢3 .

⁽٢٥) الآية ١٥٩ .

⁽٧٥) الآية ٩٥.

⁽٨٥) الآية ١٠.

﴿ نَوَنَزَلْنَاعَلَتِكَ ٱلْكِتَبَ بِنِيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴿ ﴾ (٥٩) وبينته السنة كما قال الله ــ سبحانه ــ في سورة النحل : ﴿ وَمَازَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكَرِيْرُ لِلنَّاسِ مَانْزِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (١٠)

ولأن من آيات القرَّآن ونصوص السنة ماحوى قواعد عامة مقررة ؛ بل ومستقرة ليس فيها مايصعب على الناس اعتقاده ، أو يشق علمهم العمل به .

(٥٩) الآية ٨٩.

(٦٠) الآية ١٤٤.

ذلك يسر الإسلام وعمومه الذي جمعه الرسول عليه في قوله الذي رواه البخاري : إن هذا الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحداً إلا غلبه) . هذا :

وماقيل من أن بعض الفقهاء قد أوجبوا على المرأة أن تغطى الوجه والكفين وهو ماسموه (بالنقاب) .

فقد عرض ابن تيمية _ رحمه الله _ لهذا الأمر في مجموع فتاويه في موضعين :

أحدهما: في تفسير آيات الاستئذان وغض البصر (^{۱۱)} من سورة النور .

والموضوع الآخر: في فضِل الحديث عن ستر العورة (١٥٠) ، ولقد ورد في الموضعين الحلاف بين الفقهاء في وجوب ستر المرأة وجهها ويديها إذا خرجت من بيتها .

وفيما تقدم من القول كفاية فى ترجيح قول من لم يروا أن ستر الوجه واليدين من الفروض أو من الواجبات ، بل هو أشبه بالعادات منه بالعبادات .

⁽٦٤) جـ ٢ من التفسير ص ٣٦٩ ـ ٣٧٢ وهو المجلد ١٥ من (مجموع الفتاوى) . (٦٥) جـ ٢ من الفقه فضل اللباس فى الصلاة وهو المجلد ٣٢ (مجموع الفتاوى) ص ١٠٩ وما بعدها .

ومن ثم يكون الوجه والكفان من الزينة الظاهرة التى استثنيت من الحجاب بقول الله _ سبحانه _ في آية سورة النورة |

وبعـــد :

فإن القضايا التي يكثر فيها جدل المسلمين ، سواء من كان من أهل العلم ، أو ممن لم يكن منهم تشبئاً برأى ، أو تمسكاً بقول فقيه ينبغي أن تؤخذ بهذا المعيار الذي قرره القرآن الكريم في تلك الآيات ، وأوضحه رسول الله عليه في هذا الحديث الشريف .

ومن ثم فلا نجعل المندوب سنة ، ولا السنة فرضاً حتماً ، ولا العادة عبادة ـ وتحدُّثُ بذلك الفرقة في صفوف المسلمين ، ونُضل الناس بغير علم ، كما نقول ـ في الإسلام _ بغير ماقررت أصوله ، والله _ تعالى _ قد نهى ، ورسوله عَلَيْكُ عن ذلك (فهل أنتم منتهون) أ .

لقد تفرقت بالمسلمين السبل ، وتنازعتم الأهواء ؛ فكان هذا الواقع الأليم الذي تعيشه الأمة الإسلامية .

إن علينا اتباع قول الله _ الحكم _ في سورة الأنعام:

رُ وان هذا صِرَرِهِي مستهِ ما هانعِ فَهُ وَ لَا نَعْمِ السَّبِ الْمُنْفَقِينَ مُ اللّهِ عَلَى السَّبِ الْمُنْف فَنْفُرُقَ بِكُمْ عَن سَلِيلِهِ فَلَكُمْ وَصَّنَكُمْ بِلِمِ لَمَلَّكُمْ مِنْ اللّهِ المُلَّكُمْ مَن اللّهِ المُنْفَقِينَ اللّهِ المُنْفَقِينَ اللّهِ المُنْفَقِينَ اللّهِ المُنْفَقِينَ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

⁽٦٦) من الآية ٣١ من سورة النور ،

المبحث الرابع

المسانحة بين المرأة وغير مصارمها

لما قدم رسول الله ﷺ من (الحديبية) عام ست من الهجرة جمع نساء الأنصار ، وأرسل إلين عمر بن الخطاب للمبايعة _ فتلًا عمر يده عليهن آية المبايعة من سورة الممتحنة فقلن : نعم . فمد عمر يده خارج الباب ومدت النساء المبايعات أيديهن من داخل ، ثم قال : اللهم اشهد . وقد وضع عمر يده في أيديهن مبايعاً ، وبلا حائل ، وعمر هو عمر _ غيرة وورعاً وشدة .

وقد أخرج هذه الواقعة الأئمة : أحمد والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان .

أما أن الرسول ﷺ لم يبايع النساء بيده ، أو لم يسلم على امرأة أجنبيه فتلك من خصوصَياته كالوصال في الصوم .

ومن ثم فقدم المصافحة بين بعض الرحال والنساء يدخل فى باب التورع الشخصى ، وليس محرماً إذ لم يرد نص محرم حاسم .

ذلك بيان لواقع المصافحة باليد لمجرد المصافحة ، أما ما يفعله يعنى بعض الناس من الإمساك بيد امرأة أجنبية بحجة المصافحة ، والتسليم فذلك يدخل في باب المحظور سدًا للذرائع والإثارة . ويتطرق بنا الحديث إلى بيان حكم اللمس وهل ينقض الوضوء ؟ في فقه الشافعي:

إن لمس المرأة غير المحرم للرجل (كالأم والبنت والأخت والحالة والعمة والجدة) ناقض للوضوء ، فلمس الرجل يد زوجته أو جزء من جسدها مباشرة ناقض لوضوئهما ..

وفى فقه المالكية والحنابلة :

أن اللمس بشهوة ناقض للوضوء وإلا فلا ينقض.

وفى الفقه الحنفي :

أن لمس المرأة : زوجة أو غيرها لاينقض الوضوء ويفسرون : ﴿ أَوِ لامسهم النساء ﴾ بالتعامل بين الزوجين .

وأدلة الفقه الحنفى فى هذا أرجح وأقوى ، وما انتهى إليه هذا الفقه أيسر على الناس .

هل قلم المرأة عورة يجب سترها :

الفقه المالكي والحنفي :

يقرران أن القدم ليست من العورة بالنسبة للمرأة لأثار وردت صحيحة عند فقهاء المذهبين .

وبری غیرهم : أنها عورة لما يدل عليه قول الله _ تمالى _ في آية سورة النـور : ﴿ وَلَا يَشْمِينَ بِأَلْسَالُهِ مِنْ لِيُعْلَمُوا يُغْفِينَ مِن رِينَتِهِنَّ ﴾(٢٠)

⁽۲۸) ۲۱ سورة التور .

وعلى أى حال فإن الأولى ستر القدم ؛ لأن الساق والقدم غالباً ماتكون ملفتة للنظر وما.عاة للفتنة .

صوت المرأة وهل يعتبر عورة ؟

يجرى على الألسنة دائماً أن صوت المرأة عورة ، وهذا القول على عمومه وإطلاله لايستند إلى دليل صحيح فى الإسلام .

إنما الصحيح والمنقول: أن النساء على عهد الرسول كل كن يحادثن الرجال ، ويسألن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ في أمور الدين ويتقاضين أمامه ، ويذهبن إلى الأسواق ، ويمارسن نشاطهن متحدثات ومجادلات ، وكان منهن راويات للحديث إلى جانب الرجال ، وشاعرات ، وفقيهات (لم ينه الرسول كل ولا أحد من أصحابه النساء عن مجرد الحديث مع الرجال) .

فالقول بأن صوت المرأة عورة بإطلاق لا سند له .

وإنما يصح ـ كذلك ـ إذا صاحب الحديث تكسر وطراوة وتدليل وتكلف على الوجه الذى نهى عنه القرآن فى قول الله ـ تعالى ـ فى (سورة الأحزاب) : ﴿ ... فَلَا تَغْضَعُنَ بِالْقَوْلِي فَا اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

أى فلا ترققن الكلام عند مخاطبة الرجال ، وتخرجن عن المألوف في المحادثة من الكلام العف الحسن ، دون لين ولا تكسر ، فالحديث مع

⁽١٩) سورة الأجوأب . .

الرجال الأجانب غير الحديث من الأزواج ، وليس هذا عدم ثقة بالنساء ، وإنما حماية لهن ممن لاخلاق لهم من الرجال .

ومن ثَمَّ فإنه محظور شرعاً على المرأة أن تحادث الرجال الأجانب بطريقة تغريهم بها ؛ بل ينبغى أن يكون حديثها مستقيماً : لا لين فيه حتى لايطمع فيها من كان في قلبه مرض وغرض .



المبحث الخامس

انعقاد النزواج بعبمسارة النسساء

قد يقال: إن الإسلام أقام على المرأة حَجْراً فى أن تزوج نفسها ، أى أن تباشر عقد زواجها بنفسها ، أو تنوب عن غيرها فى عقد الزواج ، وفى ذلك انتقاص لشخصها ونقص مساواتها بالرجل فى خصوص عقد الزواج ، حيث ترى أكثر المذاهب الفقهية الإسلامية حرمانها من تولى هذا العقد ، وأن لوليها - إذا كانت بكرا - أن يجبرها على التزوج بمن لا تريد ودون أن تستشار ، أو يؤخذ رأيها . وحقا قد اختلف الفقهاء فى صحة عقد الزواج إذا باشرته المرأة لفسها ، أو وكيلة عن غيرها ، وإذا كان ثم خلاف ؛ إلا أنه يمكن القول بأن آيات من القرآن الكريم قد أضافت عقد الزواج بعبارة صريحة إلى المرأة نفسها ، وحذرت الرجال من منعها من هذا الحق .

من هذه الآيات قول الله _ سبحانه _ في (سورة البقرة) : ﴿ فَإِن طَلْقَهَا فَلاَ عِلْلُهُ مِنْ اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ

وقول الله _ تعالى _ في ذات السورة :

﴿ وَإِذَا طَلَقَتُمُ ٱلدِّسَآةَ فَبَلَغَنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ

أَزْوَرَجَهُنَّ إِذَا تَزَضُوا بَيْنَهُم بِالْمُعْرُونِ ﴾ . (٧١)

⁽٧٠) من الآية ٢٣٠ سورة البقرة .

⁽٧١) من الآية ٢٣٢ سورة البقرة .

وصحت الأحاديث الكثيرة فى وجوب استئذان البكر مع مراعاة ما يغلب عليها من حياء ، فلم تطلب الأحاديث ضرورة تصريحهابالرضا ، وطلبت ذلك بالنسبة للثيب أى التى سبق لها الزواج .

من هذا قول الرسول _ صلى الله عليه وسلم :

(الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذنها صماتها ١٧١٧ .

وروى البخارى ومسلم : أن (خنساء بنت خزام) زوجها أبوها وهى كارهة ، وكانت ثيبا ، فأتت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فرد نكاحها . أى أبطل هذا العقد ..

كا روى فى كتب السنن من حديث ابن عباس _ رضى الله عنهما : أن جارية بكرا أتت النبى _ صلى الله عليه وسلم _ فذكرت أن أباها زوجها وهى كارهة فخيرها النبى _ صلى الله عليه وسلم _ بعد أن جعل الحق لها ، فقالت : قد أجزئ ما صنع أبى ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء .

وقد أخذ فقه المذهب الحنفى بهذا ، وأجاز للمرأة البالغة العاقلة الرشيدة أن تتولى عقد الزواج لنفسها ولغيرها .

هذا : وأنه مع هذا الحق قد أجيز لعصبة المرأة بالترتيب حق الاعتراض إذا زوجت نفسها بغير كفء لها باعتبار أن الزواج صهر بين أسرتين :

⁽٧٢) رواه مسلم وأبو داود والنسائل .

ولقد امتدت هذه الحرية الشخصية تحت كفالة القانون الإسلامي ، حتى وسعت (الإماء) فهذه (بربرة) تلك الجارية التي كانت تعمل في خدمة السيدة عائشة أم المؤمنين ، قد أعتقتها ، فغدت حرة ، وكانت من قبل متزوجة من عبد رقيق مثلها _ يدعى مغيثا _ فلما تم عتقها ، أصبح لها حق الطلاق ، وخيرها رسول الله _ صلى الله عليه وسلم ... بين ترك زوجها وبين البقاء معه ، فآثرت تركه ، فكان مغيث يبكى ويتوجع ، لأنه كان يحبها حبا جما ، أما هي الهم تأبه لذلك .

ولجاً مغيث إلى رسول الله ... صلى الله عليه وسلم ... كى يستشفع له عند (بريرة) فقال لها : لو راجعته قالت : أتأمرنى يا رسول الله ؟ قال : إنما أنا شافع .

قالت: لا حاجة لي فيه .

فتعجب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لهذا الموقف من (بريرة) وقال لعمه العباس الذى كان يجلس معه آنذاك ـ يا عم : ألا تعجب من حب مغيث ـ لبريرة ، وبغضها إياه(٧٢) .

مراعاة الكفاءة بين الزوجين :

إذا اختلفت المرأة بكرا كانت أم ثيبا مع عصبتها ، ورضيت لنفسها زوجا ، ولم يقبله ولى أمرها(؟) ، بل رفضه وحظره عليها ، فلها أن تلجأ إلى القاضى ، ليتولى عقد نكاحها من هذا الزوج الذى اختارته شريكا لها في حياتها ، بمحض إرادتها .

(۷۳) البخاري : ۲۹/۳ (ط الميتة) وأحمد (ط/المارف).

(٧٤) الولى هنا : هو من يتولى القيام بأمر غيوه ، بناء على اختيار هذا الغير ورغبته .

بل ويرى بعض الفقهاء أن لها أن تزوج نفسها دون اللجوء إلى القاضي ، شريطة أن يكون الزوج كفؤا ، وليس لوليها حق الاعتراض ، إلا عند انعدام الكفاءة (٢٠٠٠) ، ومعايير الكفاءة تظهر في فارق السن ، والمركز الاجتماعي والثقافي .

ذلك أنه إذا كانت العلاقة الزوجية تقوم أساسا على الروابط الفردية بين الزوج والزوجة ؛ إلا أن ثمة علاقة أخرى أوسع ، هي الروابط الأسرية والعشائرية ، التي يهمها توافر الكفاءة ، حتى لا يلحقها عار . ومن هنا ففي حالة عدم توافر هذه الكفاءة ، يلجأ الأولياء إلى القضاء ، ليفصل في هذه الحالة بمراعاة أن الوقت المعتبر خداً لتوافر الكفاءة ، هو وقت قيام العقد ، فلو كانت الكفاءة متوافرة حالة انعقاد الزواج صحيحا ، ظلت معتبرة ، وسارية المفعول ، ولا تسقط بتغير الحال فيما بعده ، وتعتبر الكفاءة غالبا بالنسبة للزوج ، وذلك أخذا من حديث الرسول: ٩ ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء، ولا يزوجن إلا من الأكفاء ٩(٧٦) وجرى العرف أن زواج الرجل العظيم ممن هي دونه لا يحط من شأنه ، لأنه عادة يرفعها إلى مستواه وتحمل اسمه ، أما المرأة العظيمة إذا تزوجت بمن هو أقل منها فإن ذلك يحط من نشأنها ، ولا سيما وأن له _ شرعا _ حق القوامة والهيمنة على البيت ومن ثم كان لعصبتها حق الاعتراض أمام القاضي على الزواج الذي يلحقهم به العار.

⁽٧٥) انظر : سبل السلام : ٢٨/٣ .

⁽۲۷) أخرجه الدارقطنى والبيهنى فى سننيهما كما فى (نصب الراية لأحاديث الهداية) للزيامى - فصل فى الكفاءة ـ جد ٢ ص ١٩٦٠.

المبحث الساحس

حسسن القوامسة

ألقى الإسلام قيادة المرأة إلى الرجل ، لأنه أقدر على كبع جماح نفسه والتحكم في هواه ، وأقدر على التفكير السوى ، قال - سحانه - :

﴿ الرِّبَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءَ بِمَا فَعَمَٰلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مُ

أجل لقد غرس الإسلام بين الزوجين روح المودة والمحبة ، وأكد الإعلاء من قدر المرأة ، وأقام بينهما نوعا من الحقوق والواجبات المتبادلة ، فكل حق لأحد الزوجين على صاحبه يقابله واجب يؤديه إليه . وبذلك تنمو الرابطة الزوجية ، ويتحقق ميزان التعادل بين الزوجين بما يكفل طيب الحياة ، قال سبحانه :

﴿ وَلَمْنَ مِثْلُ الَّذِى عَلَيْمِنَ الْمُعْرِفِينَّ وَالِيَّهَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَيَةً ۗ وَاللَّهُ عَلِيْزُكُمْ كِيمُ ﴿ ٢٨٪ .

⁽٧٧) سورة النساء: الآية ٣٤.

⁽٧٨) سورة البقرة : الآية ٢٢٨ .

وقد عقب الأستاذ الإمام محمد عبده على هذه الآية تبيانا للمكانة التى وصلت إليها المرأة على يد الإسلام ، فقال : هذه الدرجة التى رفع إليها النساء لم يرفعهن إليها دين سابق ، ولا شريعة من الشرائع ، بل لم تصل إليها أمة من الأم قبل الإسلام ولا بعذه .

لقد ساوى الإسلام بين الرجال والنساء فى جميع الحقوق إلا فى درجة الرياسة للأسرة وما يتصل بها، وفى الميراث والشهادة، ولاشك أن الأساس الذى يجب على كل من الزوجين أن يستهديه فى حياته، من حيث تبيان الحقوق والواجبات، هو عمل الرسول علي ووصياه، ففيها استقامة حياة الأسرة فلقد فى بين الإمام على بن أبى طالب وبين ابنته فاطمة _ رضى الله عنهما _ حيث طلب إلى ابنته أن تُقُوم على خدمة البيت ورعابته ، وطلب إلى زوجها أن يقوم بما كان خارجا عن البيت من عمل .

وبهذا التوزيع يتحقق التوازن الذى قرره القرآن الكريم في الآية الكريمة ، وأخذ الرسول _ عليه الصلاة والسلام _ يؤكد هذا التوازن ، وهذه المساواة في أكثر من موطن ، فهو دائما بوصى المرأة خيرا ؛ فهو يوصى بعدم وأد البنات ، وقد بايعهن فقال : (أبايعكن على ألا تشركن بالله شيئا ، ولا تسرقن ولا تزنين ولا تقتلن أولادكن . ولا تأتين ببهتان تفترينه بين أيديكن وأرجلكن . ولا تعصينني في معروف قلن : نعم _ فيما استطعن ((۱۷) و كان _ عليه الصلاة والسلام _ يقرأ علين قوله سبحانه :

⁽٧٩) رَوَاه السَّنَّة .

﴿ يَتَأَيُّهُ النِّيُّ إِذَا جَآءَكَ الْمُؤْمِنَتُ بَيَامِمْنَكَ عَلَيَّا أَنَّ لَا يُشْرِكِنَ بِاللَّهِ شَيْنًا وَلَا يَسْرِفَنَ وَلا يَرْبِينَ وَلا يَشْلُنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلاَيْنَايِنَ بِثْهَ مَنْنِ يَفْغَرِينَهُ مِيْنَ أَلَيْمِنَ وَأَرْشِلِهِ كَوَلاَيْسَمِينَكَ فِي مَعْرُونِ فِي مَنْمُ وَفِي فَا يَعْمُنَ وَأَسْتَغْفِرْ فُئِنَّ اللَّهِ إِنَّا اللَّهِ عَفْوُلُّ وَتَعِيمُ ه

ويقول ــ صلى الله عليه وسلم ــ : « من ابتلى من هذه البنات بشىء ، فلم يتدها ولم يهنها ولم يؤثر ولده عليها ، كن له سترا من النار (٨١٪) .

وهذه الدرجة التي أشارت إليها الآية الكريمة ، ليست درجة السلطان والسيطرة ، ولا درجة القهر والاستبداد ، وإنما ، هي درجة الرياسة البيتية الناشئة عن عقد الزوجية ، وضرورة الاجتماع هي درجة القوامة التي كلف الله بها الرجل ، وهي رياسة الأسرة ، رياسة رحيمة قائمة على المودة والمحبة ، وهي درجة بريد في مسئوليتها ؛ فهي ترجع في شأنها ، وشأن منزلها إليه تطالبه بالإنفاق ، وتطالبه بما ليس في قدرتها ، وما ليس لها من سبيل إليه ، وهذه المسئولية التي أسندتها الآية إلى الرجل ، وقضت أن يتحمل عبئها ، أساسها أمران أرشدت إليهما الآلة :

⁽٨٠) انظر تفسير هذه الآية فى القرطبى : ١٨ / ٢٠ وابن كثير : ٤ / ٢٥٠ . (٨١) رواه البخارى فى باب الأدب وأبو داود .

أحدهما : طبيعة الرجل التي تتيح له القيام بمشاق الأمور ، ومبعث ذلك ، ما أودع الله فيه من قوة البدن والعزم والعمل (١٨٠) ، ثم طبيعة المرأة فهي أشد عاطفة وأقوى انفعالا حتى لتسيطر عاطفتها تلك على جميع نوازع حياتها ، وقد فطر الله المرأة على هذه الصورة الوجدانية حتى يكون لها من طبيعتها ما يساعدها على القيام بشئون وظيفتها الأساسية من الأمومة والحضائة والتربية الرشيدة ، وفي ذلك مظهر من مظاهر أنوئتها .

وثانيهما : الإنفاق فيما يحتاج إليه البيت من أمور المعيشة ، وشئون الحياة ، ولا يستقيم مع العدالة في شيءأن يكلف فرد بالإنفاق على هيئة ما دُونَ أن يسند إليه القيام عليها ، والإشراف على شئونها ؛ وعلى هذا المبدأ قامت الديمقراطيات الحديثة وقامت الدساتير المعاصرة ، فأساس هذه الديمقراطية وهذه الدساتير أنه لما كان المواطنون في أمةٍ مًّا ، هم اللذين يدفعون الضرائب ويجندون للدفاع عنها فإن من الواجب إذن أن يكون لهم الحق في الإشراف على أمورها ومراقبة سلطانها ، ووضع ما يصلح لها من تشريه(۱۸) .

ولا يخفى ما فى كسب النفقة والحصول عليها من الدلالالة القوية على كفاح الرجل وكدحه والشدائد التى يبذلها فى سبيل الإنفاق على

⁽٨٢) الإسلام عقيدة وشريعة لشلتوت : ١٥٧ .

⁽٨٣) المرأة في الإسلام ـ د /عيدالواحد وافي ص ٥٠ .

الزوجة وُلُعل في قوله ــ سبحانه :

﴿ يِمَافَضَكُ اللّهُ بَعْضَهُ مَ عَلَى بَعْضِ ﴾ مدون أن يقول منا فضلهم عليهن) إشارة واضحة إلى أن هذا التفضيل ليس إلا كتفضيل بعض أعضاء الجسم الواحد على البعض الآخر ، وأنه لا غضاضة فى أن تكون اليد اليمنى أفضل من اليد اليسرى ، ولا فى أن يكون العقل أفضل م. البصر ما دام المَخْلُق الإلمى قد قضى ذلك(٤٨).

⁽٨٤) الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٥٧ .

المبحث السابع

ميسسرات المسرأة

إن النصوص القطعية هي مستقر المصالح ومستودعها ، ولا عبرة بما يجول في النفوس من أهواء تتوارى خلف ادعاء العقلانية والمصلحة ، قال ــ تعالى :

> ﴿ نِثُمَّ جَعَلَنَكَ عَلَىٰ شَرِيعَةِ قِنَ ٱلأَمْرِ فَالَيَّعَهَا وَلَا لَشَيعً أَهْوَاءَ الَّذِينَ لايعَلَمُونَ ﴾ (٩٠) .

وقال - تعالى : ﴿ فَإِن لَمْ السَّبْحِيثُواْ لَكَ فَأَعْلَمْ الْحَيْثُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَمْ اللَّهُ اللَّلَّكُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّالِي اللَّاللَّهُ الللَّهُ ال

هُدُى مِن اللَّهِ كُلالًا

أما النصوص الظنية وموارد الاجتهاد وما كان مبنياً على العرف أو المصلحة من الأحكام ؛ فهذا الذى يتسع المجال معه للنظر والمقابلة والترجى باعتبار المصلحة ونحوه .

والسؤال الآن :

هل قسمة المواريث من المحكم أم من المتشابه ؟ .

(٨٥) الجاثية : الآية ١٨ .

(٨٦) القصص: الآية ٥٠.

هل إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين محض اجتهاد للفقهاء أم أنه صريح آيات القرآن ؟

إنه صريح آيات القرآن ، ولا يصح لنا إيمان ؛ إلا إذا آمنا به تصديقا وانقيادا ، ولم نجد فى أنفسنا حرجا من ذلك ، وسلمنا له تسليما ، كم قال تعالى :

ن : حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَرَيْنَهُمْ وَثُمَّ لَا يَجِدُوا فَالْفُسِهِمْ حَرَّا مِنَّا فَضَيْتَ وَشُرِيَّهُ وَأَسْلِمُ الْمَالِمُ الْمَ

وقسمة المواريث على الوجه الذى جاء فى القران الكريم قمة العدالة فى توزيع الأعباء والواجبات وفقا لقاعدة الغرم بالغنم ، فقد أناط الإسلام بالرجل من الأعباء والالتزامات المالية ما لم يُنط مثله بالمرأة ، فالرجل هو الذى يدفع المهر ، ويجهز البيت ، ويتولى الإنفاق على الزوجة والأولاد ، أما المرأة فهى تأخذ المهر ولا ثارم بالإسهام فى نفقات البيت ، أو على نفسها ، أو على ولدها ، ولو كانت غنية ، فقد طرح الإسلام عنها كل الأعباء وجعلها جميعا على الرجل ، ثم أعطاها بعد ذلك نصف ما يأخذ ميراثا فى بعض الحالات ، وتساوت معه فى حالات أخرى .

إذ قد تقرر مبدأ ميراث كل من الذكر والأنثى فى الإسلام بقوله تعالى :

⁽٨٧) النساء: الأفية ٦٥.

﴿ هُوَصِيكُمُ اللَّهُ فِي ٓ أَوْلَندِ كُمُّ اللَّهَ كَرِيمُ لُهُ صَّلِهِ ٱلْأَنشَيَّيْنِ ﴿ (^^^) . (ب) فإن لم يكن لها أخ وهي مفردة أخذت نصف التركة بقوله _ معالى :

﴿ وَإِنْ كَانَتُ وَحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾ (١٠) .

(جـ) فإن كانت البنات أكثر من واحدة أى كن بنتين فأكثر فلهن
 ثلثا التركة بقوله ــ تعالى :

﴿ فَإِن كُنَّ نِسَالًا فَوْقَ ٱقْلَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكُّ ﴾ (١١)

٢ _ أما الأم فقد قال الله _ تعالى _ في نصيبها :

(١) ﴿ وَلِأَنْهِمَ يَهِ لِكُلِّ وَحِدِيمَ مُهَا ٱلشُّدُسُ مِمَّا أَوْلَهُ إِن كَانِ ٱلْمُوَلَّدُ ﴾ (١٠)

فللأب السدس وللأم السدس من تركة ابنهما إذا كان له ولد ذكر أو أنثر. .

(٩٠) سورة النساء : الآية ١١ .

⁽٨٨) سورة النساء : الآية ٧ .

⁽٩١) سورة النساء: الآية (١٠) سورة النساء: الآية (١٠) سورة النساء: الآية (١٠) سورة النساء: الآية (١٠)

MAA.4

(ب) ﴿ فَإِن لِنَّذِيكُنُ لَمُولَدُّ وَوَرِئَتُهُ وَالْبَوَاهُ فِلْأَثِمُوالنَّلُثُّ ﴾ (٩٣) أى من مات ولم يكن له ولد تؤول تركته كلها إلى أبويه : للأم الثلث . وللأب الثلثان تعصيبا .

(ج) ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَاخْرَةٌ فَالِأُومِ السُّدُسُ ﴾ (18) .

أَى أَن الْمَتُوفُى إِذَا لَم يَكُن لَه وَلَدَ وَله إِخوة ، فإن نصيب الأم ينقص من الثلث إلى السدس .

٣ ـ فإن كانت زوجة فإنها ترث ربع تركة زوجها ، إن لم يكن له ولد ، فإذا كان له ولد . ذكرا أو أنثى . ورثت ثمن التركة سواء أكان له ولد . ذكرا أو أنثى . ورثت ثمن التركة سواء أكان لقوله .. تعالى : ﴿ وَلَهُرَكِ الثَّوْتُحُ مِشَاتَرَكُمْ مُنَا لَمُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ مُنْ مِشَاتَرَكُمْ مَنْ لَمُحَمِّ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الشّمُنُ مِشَاتَرَكُمْ مَنْ لَعَد وَصِيحَة نُوصُونَ بِهِمَا أَوْدَيْنٌ هَاهُ !

والمنتفاد من هذا:

أولا: جعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأثنى بوجه عام ومع بعض الاستثناء مثل تسوية الوالدين اللذين يرثان من ابنهما إذا كان له ولد ذَكر حيث جعل لكل منهما السدس ، ومثل تسوية الأخ والأخت من الأم إذا ورثا أخا لهما مات كلالة ـ أى دون أن يكون له والد ولا ولد _ لقوله _ تعالى :

⁽٩٣) سورة النساء : الآية ١١ .

 ⁽٩٤) سورة النساء : الآية ١١ .

⁽٩٥) سورة النساء: الآية ١٢.

﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِامْرَأَةً وَلَهُ وَأَخُّ أَوَّأَخْتُ فَلِكُمْ ۖ فَاحِدِ عِنْهُمَا الشَّدُسُّ قَإِن كَانْوَا أَكْثَرُونَ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَانَهُ فِي الثَّلَيْ الْهِالْمِ

والشركة تقتضى التسبوية بينهم .

ثانيا : الأمر باحترام وصية المرأة المورثة المتوفاة وإيجاب تنفيذها وتسديد ما عليها من ديون .

﴿ مِنْ بَعْدِ وَعِستَةِ يُوْمِدِينَ بِهَاۤ أَوْدَيْنِ ۗ ﴿ (١٧) .

ويؤكد ما وطده الشارع من شخصية المرأة وحقوقها وأهليتها للتصرف على قدم المساواة ، فهى ترث كما يرث وتوصى كما يوصى ، وتستدين كما يستدين .

ثالثا : عقب القرآن في هذا الشأن بقول الله _ تعالى :

﴿ يَهُ اللَّهُ مُنْ وَهُ اللَّهُ وَمَن يُعِلِّجِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ يُدُخِلَهُ جَكَنتِ مَخْدِي وَكَنْ وَكَالِكَ الْعَوْزُ وَكَالِكَ الْعَوْدُ وَمُعْلِكُ وَمَا وَمَعْلَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيَتَكَدُ مُدُودَ مُعْلِيدًا فِيهِا وَلَهُ عَذَابٌ مُعْمِينُ ﴾ (١٥) تَعَلِيدًا فِيهِا وَلَهُ عَذَابٌ مُعْمِينُ ﴾ (١٥)

وبهذا وَجب التزام حدود الله وطاعة الله ورسوله فيما شرع ، وجاء تحذير المتجاوزين لتلك الحدود حازما مسبغاً وصف العصيان لله ورسوله على كل من يتلاعب في قسمة ماله على غير هذا الوجه ويفضل فقة أو ذكرا عن أنشى .

⁽٩٦) سورة النساء : الآية ١٢ .

^{. (}٩٧) سورة النساء : من الآية ١٢ . . . (٩٨) سورة النساء : الآية ١٣ ، ١٤ .

والحكمة في هذا التفاضل بين الذكر والأنثى في بعض الحالات ظاهرة بليغة ، وفيها كل الحق والإنصاف ، بل وربما كان فيها الإحسان الذي هو فوق العدل ، ذلك :

(١) أن التشريع الإسلامي من وضع رب العالمين الذي خلق الرجل والمرأة وهو العليم الخبير بما يُصلح شأنهما من تشريعات . وليس من مصلحة في تمييز الرجل على المرأة ، أو المرأة على الرجل لانهما خلق الله القائل :

﴿ أَنتُدُ ٱلْفُ قَرَآةُ إِلَى أَلَيْهُ وَأَلْفَهُ مُوالْفِينُ ٱلْحَييدُ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ مُوالِّفِينُ

(ب) ولأن الإسلام حَمَّل عبء الأسرة وإنشاءها كله على الرجل : وأعفى منه المرأة ، فالأنثى ـ في غالب أحوالها ـ مضمونة النفقة في الشرع الإسلامي سواء أكانت أما ، أم زوجة ، أو بنتا ، أو أختا ، وذلك بعكس الرجل المكلف دائما بالإنفاق عليها وعلى الأسرة مما هو مشاهد وممارس في مختلف الأدوار والبيئات دون استثناء .

فالرجل يدفع المهر ولا حد لأكثره ، ويتحمل تجهيز المنزل ونفقات . الحياة ، وفي حالات الطلاق يتحمل نفقة العدة وغيرها من النفقات .

وإلى هذا المعنى يشير صاحب تفسير المنار: (الحكمة في جعل حظ الذكر كحظ الأنثيين هو أن الذكر يحتاج إلى الإنفاق على نفسه وعلى زوجه فكان له سهمان. أما الأنثى فهى لا تنفق على نفسها فإن تزوجت كانت نفقتها على زوجها) أ.ه. .

⁽٩٩) سورة فاطر : الآية ه١ .

رابعاً : يضاف إلى هذا أن القرآن والسنة قد اهتها بتثبيت حق المرأة الذي كان ضائعاً مهضوماً ، وحمياها من الظلم والإجحاف الذي جثم على المرأة من قبل وجود الشريعة الإسلامية ، ولا يوهن من هذا الخطر ما جد الآن من خروج المرأة للعمل والكسب ، وربما مساهمتها في نفقات البيت والأولاد مع زوجها. ، مما قد يخدع البعض فيطالب بمساواتهما في الميراث ، فإن ذلك على خلاف القاعدة القويمة التي رسمها الشارع الحكيم في توزيع دور كل من الرجل والمرأة في الحياة وفق طبيعة كل منهما ، وقد يحمل من الضرر أكثر في الحياة وفق طبيعة كل منهما ، وقد يحمل من الضرر أكار من المصلحة ؛ فضلاً عن أنه يعارض الدور الذي رسمه رسول الله علي المعرأة وهو أنها راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها . وهذا ماتوقن به المرأة ظاهراً وباطناً وتسلم به وتسعى في سبيله في الحقيقة والواقع ، ولو سئلت النساء عما يفضلنه من أساليب الحياة وصورها لكان جواب سوادهن الأعظم: الزواج، والأمومة والبيت. ويستوى في ذلك كلهن على اختلاف الظروف والحالات والأدوار والأطوار ؛ لأنه الأمر الطبيعي الذي أعدهن الله _ تعالى - له .

خامسا: لابد أن يفهم أن الإسلام لا ينظر إلى المرآة كفرد ، ولكنه ينظر إليها وإلى الرجل كأسرة مكونة من فردين يكونان نواة المجتمع الكبير . فهى تأخذ سهماً وزوجها يأخذ سهمين من مورثه فتكون النتيجة ثلاثة أسهم لهذه الأسرة . وأخوها يأخذ سهمين من أبيهما وزوجته تأخذ سهما من مورثها فيكون المجموع ثلاثة أسهم في أسرة

أخرى . فهنا تعادلية سابغة ونظرة طبيعية ، لأن الأسرة الجديدة تقوم امتداداً للأسر التي انتهت رسالتها في الحياة ، ولها تشابك مع أسر أخرى تربد أن يكون لها امتداد في الحياة ــ أيضاً .

فالتكاملية موجودة بين المرأة والرجل فى كل بيت ، ومن تكاملية الأسرة تتحقق تكاملية المجتمع ، ولا مكان بالتالي لهذه الانفصالية بين الرجل والمرأة ؛ بل هما كيان واحد لاتستقيم الحياة إلا به .

وتخلص من هذا إلى أن التمايز بين المرأة والرجل في بعض حالات (الارث) عملا يكتاب الله وسنة رسوله على الله على على على على على الشارع الحكيم مراعاة للغرم والغنم دون تحيز . فهو ليس شرعاً للرجل على حساب المرأة ، ولا للمرأة على حساب الرجل ، ولا للمرأة على حساب الرجل ، ولا للمرأة على حساب طبقة ، بل هو الميزان العادل الرحيم الذي يعطى كل دى حق حقه تحقيقاً للمصالح العامة وتقديراً للظروف الخاصة والواجبات الملحة .

على أن المناداة بالتسوية فى الميراث بين الذكر والأنثى قد تُودِى بها فى أوائل هذا القرن ، وهذا نص خطاب (السيدة هدى شعراوى) زعيمة الحركة النسائية فى أوائل القرن الحالى إلى الأستاذ سلامه موسى رداً على رسالته التى طالب فيها أن تتبنى : الحركة النسائية فى مصر المطالبة بقانون يقضى بمساواة المرأة للرجل فى الميراث ، والسيدة هدى شعراوى لاسبيل إلى اتهامها بالجمود ، أو التطرف أو الرجعية ؛ بل على النقيص

من ذلك فهى التى تمردت على الحجاب ، وارتبط باسمها كل ما ترتب على ذلك من التداعيات !

تقول ـ في جوابها على تلك الرسالة :

إنى لست من (الموافقين) على رأى الأستاذ سلامة موسى ، فيما يتعلق بتعديل نصيب المرأة فى الميراث، ولا أظن مثله بأن النهضة النسوية فى هذه البلاد لتأثرها بالحركة النسوية بأوربا يجب أن تتبعها فى كل مظهر من مظاهرها ، وذلك لأن لكل بلد تشريعه وتقاليده ، وليس كل ما يصلح فى بعضها يصلح فى البعض الآخر .

على أننا لم نلاحظ تذمراً من المرأة أو شكوى من عدم مساواتها للرجل في الميراث ، والظاهر أن اقتناعها بما قسم لها من نصيب ، ناشىء من أن الشريعة عوضتها مقابل ذلك: تكليف الزوج بالإنفاق عليها وعلى أو لادها ، كما منحتها حق التصرف في أموالها .

أما القول بأن عدم المساواة فى الميراث من دواعى إحجام كثير من الشبان عن الزواج فى الشرق فغير وجيه ؛ لأننا نشاهد فى أوروبا انتشار هذا الداء _ الإعراض عن الزواج _ فى عصرنا الحالى انتشاراً أشد خطورة منه فى الشرق ، بالرغم من أن المرأة الأوروبية ترث مقدار ما يرث الرجل ، فضلاً عن أنها ملزمة بدفع المهر ، ومكلفة بالتخلى عن إدارة أموالها لزوجها .

ولو سلمنا بنظرية الأستاذ سلامة موسى وجاريناه في طلب تشريع جديد ؛ فهل لا يخشى أن يؤدى إلى إسقاط الواجبات الملقاة على عاتق الزوج نحو زوجته وأولاده بإلزام الزوجة بالاشتراك فى الصرف ، وفى ذلك مافيه من حرمان يعود بالشقاء والبؤس على الزوجات الفقيرات اللاتى لم ينلن ميراثاً من ذويهن ؟ وهذه الطبقة تشمل أغلبية الزوجات ولايخفى ماهن عليه من جهل وأمية لاتسمحان لهن بمقاومة هذا الشقاء ، أو تلطيفه ، بخلاف مثيلاتهن فى الفقر فى أوربا ؛ لأن التعليم هناك يشمل مختلف الطبقات .

قد نرى المرأة الغربية أكتر حظاً منها ، لأنها تظهر لنا حائزة لقسط كبير من الحرية المدنية المساوية للرجل ، بيد أنها أقل حظاً من أختها الشرقية في الحرية الاقتصادية ، فبينها الشرقية غير المتساوية بالرجل في حق الميراث ، تتمتع بكافة أنواع الاستقلال في إدارة أعمالها وأموالها ، نجد الغربية المساوية لأخبها في الميراث ، محرومة من هذه النهم ، إذ لا يمكنها أن تنفق أى من مالها ولاأن تتعاقد مع الغير ، ولا أن تحترف حرفة ، دون تصديق زوجها وموافقته ؛ لذلك تراها ثائرة في جميع بلدان أوروبا على تلك القيود التي تحول بينها وبين الحرية الحقيقية والاستقلال اللذين تتمتع بهما المرأة الشرقية منذ عصور طويلة .

ثم قالت:

إناهم ما يشغلها اليوم فى الوصول بالمرأة إلى المركز اللائق بها هو السعى فى تغيير القوانين ، أو قلب الشريعة ، فلله الحمد لم نجد فى هذه ولا تلك من الأحكام ما يحملنا على التذمر والشكوى ، بل كل مانسعى إليه

حسن تطبيق هذه القوانين بما يطابق غرض الشارع وحكمه) أ. هندن . ألا فليستمع هؤلاء وأولئك إلى حكم الله وما قضى به ، وليزمنوا به ولينفذوه إيماناً به وطواعية :

﴿ إِمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكُمًا لِقَوْلِم تُوقِنُونَ ﴾

ألا فليكف من لا يزالون يثيرون الشبه حول أحكام الله وتشريعه في كتابه (القرآن) وفي سنة الرسول محمد عليه .

تعدد الزوجات :

لقد أكار المغرضون وبعض المستشرقين نقد نظام تعدد الزوجات للرجل المسلم حتى قالوا : إذا كان للرجل حق التعدد ، فلماذا لا يكون للمرأة حق تعدد الأزواج ؟

ولارب فى أن الإسلام لم يسلك هذا السبيل _ كما سيأتى إلا لأسباب قوية من ورائها حكمة بالغة _ والله أحكم الحاكمين ... ومن ورائها هدف وغاية نبيلة _ والله خير المشرعين _ فقد قال _ سبحانه : ﴿ يَأْتَكِمُوا

وهذا ماتواتر عليه إجماع المسلمين فلا يحل لمسلم أن يجمع في عصمته في وقت واحد أكثر من أربع زوجات ، وفي هذا يقول الفقيه البابرتي

⁽١٠٠) المرأة بين الفقه والقانون د/ مصطفى السباعي : ٢٣١ / ٢٣٠ .

⁽١٠١) سورة النساء من الآية (٣)

الحنفى : دولم ينقل عن أحد فى عهد الرسول ــ صلوات الله وسلامه عليه ــ ولابعده ــ أنه جمع بين أكثر من أربع زوجات فى عصمته ١^{٢٠٢٥}. ويؤكد ابن حزم هذا الواقع فيقول : لاخلاف بين أهل الإسلام فى أنه

ويؤكد ابن حزم هذا الواهع فيفول : لا محلاف بين اهل الإسلام في انا لا يحل لأحد الزواج من أكار من أربع نسوة(١٠٢) .

وبناء عليه أفتى الشافعية: بأن الرجل إذا كان متزوجاً من أربع زوجات ، فإنه يحرم عليه أن يتزوج بخامسة ، وإن قام بتطليق واحدة من الأربع طلاقاً بائناً ، جاز له أن يعقد على غيرها في عدتها ؛ لأن الطلاق البائن بمثابة انقطاع حبل الزوجية كلية (١٠٠١) بينا ذهب الحنفية إلى عدم جواز العقد على غيرها مادامت عدة المطلقة بائناً لم تنته ؛ وذلك لبقاء الآثار المترتبة على النكاح كالنفقة (١٠٠٠) ويجب أن يتضح أن هذا النظام الذي شرعه الإسلام من تعدد الزوجات إلى أربع ، قيده بجملة قيود ، إذ لم يكن لإشباع الشهوة فقط أو إرضاء للغريزة الجنسية كما يزعم بعض المغرضين (١٠٠١)، أو أنه يتبع حال المرأة رقياً وانحطاطاً :

(أ) القيد الأول:

العدل بين الزوجات في كل صغيرة وكبيرة لاسيما في النفقية ،

⁽١٠٢) انظر : العناية على الهداية لأكمل الدين البابرتي : ٢/ ٧٥ .

⁽١٠٣) المحلى لابن حزم : مج ٦ جـ ٩ ص ٤٤١ مسألة ١٨١٦ .

⁽١٠٤) نهاية المحتاج : ٦/١٧٧ :

⁽١٠٥) الهداية للمرغيناني : ١/٥٠ .

⁽١٠٦) تحرير المرأة لقاسم أمين : ١٢٩ .

والكسوة والمسكن وحسن المعاشق ، وإذا وخيف ، الجور، وهذا هو مؤدى تعبير القرآن : يقول الله تعالى : ﴿ فَإِلَنْخِفْتُمَ ٱللهَّوْلُولُ فَوَتَعِدَّةً مَا اللهُ عالى الحور وتخليصاً لنفسه من الإثم - الاكتفاء بواحدة .

وقد اتفق جمهرة المفسرين على أن كلمة (العدل) تعنى التسوية بين الزوجات في النفقة ، وحسن العشرة (١٠٧٠) ، وقد فسر هذا العلامة الجصاص فقال : (العدل الظاهر بينهن بالمباواة في الإنفاق ، والمساواة في المعاملة ، وليس هو العدل في المجبة والميل القلبي ؛ لأن هذا أمر غير مستطاع (١٠٠٠).

والله _ سبحانه _ يقول :

﴿ لَائتُكَلَّتُ نَفْشُ إِلَّا وُسْمَهَا ﴾ (١٠٠)

رقد أكد القرآن الكريم هذا المفهوم فقال .. سبحانه .. :

﴿ وَلَن مَّسْتَطِيعُوا أَن تَمْدِلُوا بَيْنَ النِّسَكَ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ " . .

ومن ثم نرى أن القرآن يستعمل أسلوب النفى التأييدى فيقول ﴿ وَلَنْ تستطيعوا أن تعدلوا ﴾ مع وازع الحرص ، ودافع الرغبة في العدالة ، ثم يعقب فيقول :

⁽١٠٧) من الآية ٣ من سورة النساء ، أنظر تفسير القرطبي : ٥/٠٧

⁽١٠٨) أحكام القرآن للجصاص .'

⁽١٠٩) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

⁽١١٠) من سورة النساء من الآية ١٣٩ .

﴿فَلَا تَعِيلُوا كُلَّ الْمُنْسِلِ ﴾

أى إلى واحدة : ﴿ فَتَدَرُّوهُمَا كَالْمُمَلَّقَةُ ﴿ (١١١) أَى تَدْرُونَ الْأَحْرَى أُو الأُخر معلقات فلا هي بآخذة من الزوج حقوقها ، ولا هي بالمطلقة ليغنيها الله م. فضله .

والميل المنهى عنه ليس هو الميل القلبى ، ذلك الميل الذى أشار إليه رسول الله _ صلوات الله وسلامه عليه _ في قوله : « اللهم هذا قسمى فيما أملك (۱۱۲) فاغفر لى فيما لاأملك ، وانما المنهى عنه هو كما قال الله : في ذات الآية : (كل الميل) وليس بعضه إذ لا إثم في البعض وهو القلمي (۱۱۳) أخذاً (بقضية الظن) حيث يقول الله سبحانه : (إن بعض الظن إثم) (۱۱۵) وباتالى فبعضه في الحقيقة المؤكدة ليس بإثم (۱۱۵).

ومرد ذلك إلى الزوج ــ وحده ــ فهو المرجع فى تقدير خوفه من عدم العدل ، وهو المطالب فيما بينه وبين الله ــ تعالى ــ بتطبيق الحكم المناسب لما يعرف من نفسه ، ولا سبيل ليد القانون عليه ، وشأنه فى ذلك هو شأنه فى سائر التكاليف التى تحاكم الشريعة فيها المؤمن إلى نفسه

⁽١١١) المصدر السابق: وقارن يتنسير الكشاف: ١٤٣/١.

⁽۱۱۲) أخرجه أبو داود ق باب النكاح برقم ۲۱۴۶ والترثمشن برقم ۱۱۶۰ ، دِامزِ ماجه ۱/ ۲۲۶ ، والنساق ۷/۷ .

⁽۱۱۳) انظر تفسير القرطبي ٥/٧٠ .

⁽١١٤) سورة الحجرات من الآية ١٢ .

⁽۱۱۰) تفسير القرطبي جـ ۱۹ ص ۳۳۲ .

كالإفطار فى رمضان إذا خاف المرض ، أو زيادته باستعمال الماء أو بالصوم)(١١١٦ .

(ب) القيد الثانى:

القدرة على الإنفاق فمن أيسَ من نفسه أن موارده المالية تسع الإنفاق على أكثر من واحدة بالسوية وقويت عقيدته فى إحقاق الحق وتدبر بإمعان قوله ـ سبحانه : ﴿ فَإِلَى أَدْنَهُ آلَانَتُولُوا ﴾ أى أقرب إلى عدم ثقل تبعة العيال بكثرة يتعذر معها حسن تربيتهم وتنشئتهم تنشئة طيبة (١١٧).

ويلاحظ هنا أمور :

١ - الأمر الأول :

يقول الطبرى فى تفسيره: إن الرجل من قريش كان يتزوج العَشْرَ من النساء والأكثر والأقل ، ويروى أن الرجل منهم كان يتزوج : الأربع والخمس والست والعشر فيقول الآخر : وما يمنعنى أن أتزوج كما تزوج فلان(١١٠/ وهكذا إلى أن جاء الإسلام ؛ فوجد أن بعض الرجال كان متزوجاً بأكثر من أربع زوجات ؛ فأقر مبدأ التعدد وأباحه بقيود ، فجعل تعدد الزوجات مقصوراً فى حدود الأربع .

⁽١١٩) الإسلام عقيدة وشريعة ١٨٤ .

⁽١١٧) انظر الأم للشافعي وتفسير القرطبي ٥/٠٠ ومعانى القرآن للفراء .

⁽۱۱۸) تفسیر الطبری ۲/۲۴ه .

٢ ــ الأمر الثانى :

أن الإسلام عندما يَسُن تشريعاً من التشريعات ؛ فإنه يراعى فيه طبيعة هذا المجتمع طلباً للتوازن ، ووصولاً إلى العفة والتصون فقد يقل الشباب الصالحون للزواج وتكثر الفتيات وهذا واقع لم يتخلف فماذا يكون الحل السليم لمثل هذه القضية ؟ لأشك أنه يكمن في تعدد الزوجات .

٣ ــ الأمر الثالث :

عندما تتكاثر اللرية ويتسع مجال الإنجاب وتكون نسبة البنات أعلى من نسبة البنين كما هو الوضع المشاهد في كثير من البلدان حتى ليقرر العلماء: أن ذلك نتيجة لسنة كونية قضت بسخاء الوجود الأنثرى أكثر من وجود الذكور فماذا يكون الحل السليم لمثل هذه القضية لاشك أنه إباحة تعدد الزوجات (١٧٩٠ والامراء في أن زيادة عدد النساء على الرجال تقتضى دعماً للقيم الأخلاقية ، وعملاً على استمرار الاستقرار الأخلاق ، واستدامة الفضيلة والنقاء الصحى والأدبى ، كل أولئك يدعو إلى القول بتعدد الزوجات .

٤ ــ الأُمر الرابع :

⁽۱۲۰) سورة الشورى الآية : ۲۰ .

ويفارقها أم يبقى عليها وفاء بها ، ثم يضيف إلى جانبها زوجة أخرى لعل الله يمن عليه بالذرية ؟

(ب) أو إذا ابتليت بعض الزوجات بمرض منفر معدد أو مزمن لايتيح للزوج أن يمارس حياته الزوجية ، وهو هادىء البال ، مطمئن الخاطر ، أفمن العدل أن يطلقها ويرمى بهما ، أو يحتفظ بها على عصمته مروءة وإنسانية ؟

(ج) أو إذا كان الزوج رجلاً كثير الأسفار دائب التنقل والسعى
 وراء رزقه ولايستطيع أن ينتقل بهذا العدد الكثير من أولاده .

وفى الوقت نفسه يخشى مغبة الحرمان الجنسى والوقوع فى الفحشاء . أفمن العدالة أن يتزوج زواجاً حلالاً ، أم يقترف الآثام ويرتكب المعاصى ، ويعترف له المجتمع بأولاده الشرعيين ، أم بأولاده من السفاح والمخادنة .

في هذا كله يقول الإمام الغزالي :

إن هناك من الطباع ماتغلب عليها الشهوة ، بحيث لاتحصنه المرأة الواحدة ، فيستحب لصاحب هذا الفوران الجنسي الزيادة عن الواحدة إلى الأربع ؛ فإن يسر الله له مودة ورحمة واطمأن قلبه بهن ، وإلا فيستحب له الاستبدال .

ثم لا يلبث الغزالى أن يضع تقنينا لتلك الفقرات الأربع فيقول: ومهما يكن الباعث معلوماً فينبغى أن يكون العلاج بقدر العلة ؟ لأن المراد تسكين النفس ، ولابد من النظر إلى ذلك في القلة والكثرة ، ثم يشدد النكير على الذين يعددون زوجاتهم لالشيء إلا قصد التذوق من امرأة أخرى دون نظر إلى تحصين النفس من الانحراف ، وإحقاق الحق والعدالة بين الزوجات(١٣١).

ثم إنه لا إكراه على امرأة للزواج من رجل له زوجة أو زوجات : وفي هذا قال العقاد :

إن الإسلام قد حفظ للمرأة حريتها التي يتشدق بها نقاد الشريعة الإسلامية في أمر الزواج ؛ لأن إباحة تعدد الزوجات لايحرم المرأة حريتها ولايكرهما على قبول من لاترتضيه زوجاً لها ، ولكن تحريم التعدد يكرهها على حالة واحدة لاتملك غيرها ، حين تلجئها الضرورة إلى الاختيار بين الزواج بصاحب زوجة أو زوجات ، وبين عزوبة قد تدفعها إلى الانحراف وربما لا يعولها أحد ، وقد تعجز هي أن تعول نفسها .

ولقد اشترط القرآن الكريم العدل بين الزوجات في حالة التعدد على أن لايزيد عددهن عن أربع ، ثم ذَكَّر الرجال بصعوبة العدل عسى أن يتريثوا قبل الإقدام على الحرج(١٢٢)

فقال سبحانه : ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوۤا أَن تَعْدِلُوا ۚ بَيْنَ ٱللِّسَاءَ ۗ وَلَقَ مَا اللَّهِ وَلَوْ

⁽۱۲۱) إحياء علوم الدين ٢/٣٠ _ ٣١ .

⁽١٣٢) المرأة في القرآن : ٨٤ .

⁽۱۲۳) سورة النساء : الآية ۲۹۱ وانظر تفسير القرطبي : ۲۸٤/۸. وتفسير الزغيشري ۲/۷۲ وتفسير الألوسي ه/۱۹۲.

يضاف إلى هذا: أن الله قد علم أن من الرجال من لا يردعهم عن المضى فى شهواتهم رادع ؛ فأباح لهم التعدد لاليجد هؤلاء عزجاً من الحرج فقط ، ولكن ليحمى المرأة المسلمة من شر مستطير وقعت فيه أمثالها فى البيئات الغربية ـ حيث لا يسمح هناك بتعدد الزوجات ـ فيتخذ الرجال ـ صاحبات أو خليلات ـ وهؤلاء يصرن طبقة المتاجرات بأجسادهن المحرومات من جميع الحقوق الزوجية ، ومن الاستقرار النفسى فى ظل الزواج المشروع .

إن الغبن الذي يقع على المرأة من ناحية هذا الارتباط غير المشروع لايقف عند حد ؛ لأنها عرضة في أي وقت للطرد والإذلال ؛ وغاية الإسلام حماية المرأة من الوقوع في حالة تنحسر عنها جميع الضمانات الاجتاعية فتصير في عداد النسوة الساقطات .

ومن هنا فليس بصحيح مايقال: من أن نظام تعدد الزوجات فى الإسلام يؤدى حتا إلى الإضرار بهن وإلى إهدار كرامتهن ، والإجحاف بحقوقهن إذ الإسلام - كما سبق - لا يجبر امرأة ما على قبول الزواج برجل منزوج ، بل يدع لها ويدع لأهلها - فى حالة خطبتها من رجل متزوج - مطلق الحرية فى قبول الزواج به أو رفضه ؛ فإذا قبلت هى وقبل أهلها به عن طيب خاطر كان ذلك دليلاً على أن هذا الوضع لا ينطوى فى نظرها ، ولا فى نظرهم على ضرر ولا على ضرار .

والإسلام قد ترك للزوجة ولأهلها إذا طلب الزوج إليهم الإذن ف الزواج بامرأة أخرى ، ترك لهم في هذه الحالة مطلق الحرية في القبول أو الرفض حسب تقديرهم لمعقبات هذا الزواج وما عسى أن يلحقهم من جرائه ، ولقد روى أن أبناء أبى جهل أرادوا أن يزوجوا إحدى بناتهم لعلى بن أبى طالب _ رضى الله عنه _ الذى كان حينئذ ، زوجاً لفاطمة الزهراء بنت رسول الله على فاستأذنوا النبى فى ذلك فرأى _ عليه السلاة والسلام _ أن ذلك يغضب ابنته ، وخاف عليها أن تفتن عن العملة وأن يحملها على التقصير فى حقوق زوجها ، ولعله رأى كذلك _ دينها وأن يحملها على التقصير فى حقوق زوجها ، ولعله رأى كذلك _ وإن لم يصرح به _ أنه لايتفق مع كرامة فاطمة وهى بنت رسول الله على بن أبه لايتفق مع كرامة فاطمة وهى بنت رسول الله ين بن عمله بن المغيرة استناذئوا فى أن ينكحوا ابنتهم على بن أبى طالب إن بنى هشام بن المغيرة استناذئوا فى أن ينكحوا ابنتهم على بن أبى طالب ان يطلق ابنتى وينكح ابنتهم ، فإنما هى بضعة منى يرينى مارابها ، ويؤذينى ما آذها ، وإننى لأتخوف أن تفتن فى دينها(١٢٠)

أوروبا والتعدد

لقد ثاب بعض العقلاء من أبناء أوروبا إلى رشدهم ، وأخذوا يطالبون اليوم بالتعدد ، بعد أن غشيتهم غاشية الزنى بسوادها .

وملأت عليهم الملاجىء والطرق باللقطاء أبناء السفاح ، فضلاً عن تلك الأمراض التى فشت وانتشرت من جراء شيوع الزنا وهذه إحدة الكاتبات الإنجليزيات تجأر بالشكوى ــ وغيرها كثير ــ فتقول :

⁽۱۲٤) رواه البخاري : ۱٤٤/۳ .

لقد كثرت الشاردات من بناتنا وعم البلاء وقل الباحثون عن أسباب ذلك . لأنى امرأة فإنى أنظر إلى هؤلاء البنات وقلبي ينقطع عليهن شفقة وحزناً ؛ فماذا يفيدهن بثي وحزنى وتوجعي وإن شاركني فيه الناس جمعاً ٩(١٢٠)

لا فائدة إلا فى العمل بما يمنع هذه الحالة التعسة ، وهذا أحد علمائهم (تومس) قد رأى الداء ووصف الدواء وهو الإباحة للرجل بأن يتزوج بأكثر من واحدة ، وبهذه الواسطة يزول البلاء وتصبح بناتنا ربات بيوت بدلاً من كونهم بائعات هوى ، فالبلاء كل البلاء في إجبار المواطن الأوروبي على الاكتفاء بواحدة .

وهذا التحديد هو الذى جعل بناتنا شوارد ، وقذف بهن إلى التماس أعمال الرجال ، ولابد من تفاقم الشر إذا لم يبح للرجل الزواج بأكثر من واحدة ولو كان تعدد الزوجات مباحاً لما نزل بنا هذا البلاء(٢٦١

ولا مراء فى أن هذه الحالة التى نادت هذه الكاتبة بمعالجتها هى الحالة التى قصدت الشريعة الإسلامية إلى علاجها ، حينها شرعت الزواج وحثت عليه وحينها شرعت التعدد ووسعت فيه وصدق الله ــ تعالى ــ حيث قال : ﴿ وَأَحِلَ لَكُمُ مَّا وَرَاتُهُ ذَلِكُمُ مَّا وَرَاتُهُ ذَلِكُمُ مَّا وَرَاتُهُ ذَلِكُمُ مُّتَكِيدِينَ مَّ عَمْدِيدِينَ عَمْدُ لِلْعَالِمُ مُّتَكِيدِينَ مَعْدِيدِينَ مَعْدِيدِينَ مَّا وَرَاتُهُ ذَلِكُمُ مَّا وَرَاتُهُ ذَلِكُمُ مَّا وَرَاتُهُ ذَلِكُمُ مَّا وَرَاتُهُ ذَلِكُمْ مَّالَعُمْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُولِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

⁽١٢٥) مجلة المنار : ١/٥٨٤ .

⁽١٧٦) عبلة المنار: جدة ص0٨٤.

وحيث قال ﴿ فَٱنْكِحُوهُنَّ بِإِنْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُ ﴾ أَجُورَهُنَّ بِالْنَمَّةُ فِ نُحِّصَلَنَتٍ غَيْرَمُسَلَفِحُنتِ وَلَامُنَّ خِذَاتِ أَخَدَانٍْ ﴾ (١٧٧) هذا :

وفى هذا القول تحريف لهذه الآيات عن مواضعها فما كان الله ليبيح تزوج العدد من النساء عند الحوف من ظلم اليتامى ، ويضع العدل بين الزوجات شرطاً فى التعدد بأسلوب يدل على استطاعته والقدرة عليه ، ثم يعود وينفى هذه الاستطاعة والقدرة ، وبهذا الفهم تخرج الآيتان عما يتفق و جلال التنزيل وحكمة التشريع ، وعما يرشد إليه سياقهما حالة أن سبب نزول الثانية منهما : أنه لما قبل فى الآية الأولى ﴿ فَإِنْ خَفْعُمُ ٱلا تعدلوا ﴾ فهم البعض أن العدل بين الزوجات واجب ، وتبادر إلى النفوس أن العدل بإطلاقه ينصرف إلى معناه الكامل الذى لا يتحقق إلا

⁽١٢٧) سورة النساء من الآية : ٢٥ .

⁽١٢٨) من الآية ١٣٩ سورة التساء .

بالمساواة في كل شيء ، ما يملك ومالا يملك ، فتحرج بذلك المسلمون ، وحتى لهم أن يتحرجوا ؛ لأن العدل بهذا المعنى الذي تبادر إلى أذهانهم غير مستطاع ؛ لأن فيه مالا يدخل تحت الاختيار ؛ فجاءت الآية الثانية لترشد إلى العدل المطلوب في الآية الأولى وترفع عن كواهلهم هذا الحرج الذي تصوروه من كلمة ﴿ فَإِنْ خَفْعَ أَلَا تعدلُوا ﴾ .

وكأنه يقول: العدل المطلوب ليس هو ما تصورتم فضافت به صدوركم، وبه تحرجهم عن تعدد الزوجات الذى أباحة الله لكم، ووسع به عليكم، وإنما هو ألا تميلوا إلى إحداهن كل الميل فعذروا الأخرى كالمعلقة.

فهذا بيان إلهى كان ينتظره المسلمون بعد نزول الآية الأولى ، وفهمهم منها ملفهموا ، ويرشد إلى هذأ قوله ــ سبحانه ــ في مفتتح الآية : ﴿ ويستفتونك في النساء قلَ الله يفتيكم فيهن ﴾ ثم عدد أموراً كانت موضع أستفتائهم وكان خاتمها قوله :

وَلَن مَّسْتَطِيعُواْ أَن تَسْدِلُوا بَيْنَ البِّسَلَةِ وَلَوْحَرَصْتُمُّ فَلَا تَوِيدُوا كُوا الْمِسْلَةِ وَلَوْحَرَصْتُمُّ فَلَا تَوِيدُوا كُوا الْمُعَلِّمَةُ فَالْاَكُمُ لَمَةً فَي (١٢١) .

أما القول ـ بأن التعدد لا يجوز إلا لضرورة فوق العدل ـ فإن الأصل في المؤمن العدل ، وبه يكون الأصل إباحة التعدد ، وأن الجور شيء يطرأ على المؤمن ، فيخافه وبه يوجد ما يوجب عليه أن يقتصر على

⁽١٢٩) من الآية ١٢٩ سورة النساء .

الواحدة ، ويلتقى هذا ... مع ماقرره بعض الباحثين في تعليل ظاهرة التعدد في الزوجات ، إما بالنظر إلى حاجة الرجل ، وإما بالنظر إلى حاجة المرأة .. وبمقتضى هذا النظر يصرفون دلالة الآية إلى أن التزام الزوجة الواحدة هو الأصل الواجب وأن أباحة التعدد إنما تكون عند الضوورة .

وهذا التأويل غير صحيح: ذلك أن أسلوب الآية قد وضع التعدد أولاً طريقاً للخلاص من التحرج في اليتيمات ، ثم علق الاكتفاء بواحدة على طروء حالة ، هي الخوف من عدم العدل كما في نص الآية . . ﴿ فَإِنْ خَفْمَ الا تعدلوا فواحدة ﴾ (٢٦١) وعلى هذا فلا دلالة في الآية على أن الأصل هو الاكتفاء بواحدة ؛ بل يقال : إن الأصل هو التعدد تلبية للعوامل التي طبع عليها بعض الرجال في كثير من المجتمعات البشرية بشرط العدل وأمن الجور ...

هذا : ولم يكن الإسلام بدعا في إباحة تعدد الزويجات وفاء للأغراض الإنسانية واستصلاحاً لها وصولاً إلى سلامتها من الأمراض الجسدية والعلل الاجتاعية ؛ وإنما رخصت فيه الشرائع السابقة ، فتعدد الزوجات شريعة قديمة قدم الرسالات السماوية تلك التي خلت من

⁽١٣١) من الآية ٣ صورة النساء .

⁽٣٣٧) انظر : سفر التكوين الإصمحاح ١١ الآية ٣١/٢٩ وقارن بناريخ الطبرى (طدار المعارف بالقاهرة) جـ ١ صـ٣١ وطبقـات ابـن سعـد : ٢١/١ ، مختصر تاريخ البـشر ٢١/١٠ ، ٣٧ ، ٣٧ ، ٣٧

قبل(۱۳۲۱)كشريعة إبـراهيم ومـن بعـده يعقـوب وداود وسليمـان(۲۳۰) وغيرهم تمن الأمم كالعبريين والشعوب السلافية والصقالية والجومانية والسكسونية(۲۲۱) ــ حيث نجد لهذا التعدد أثره الكبير في حياة تلك المجتمعات البشرية(۲۲۰) والأديان السابقة .

بل نجد هؤلاء الأنبياء السابقين أنفسهم ، قد تزوجوا بأكار من واجدة ، ونسب إلى سليمان أنه بلغ الذروة من بينهم في هذا المضمار ، حتى قيل : إنه كان تحته سبعمائة من النساء الحرائر ، وثلاثمائة من الجوارى والسرائر .

وفى ثبوت التعدد لدى الأديان السابقة يقول المستشرق الفرنسي جوستاف لوبون: «إن مبدأ تعدد الزوجات كان شائعاً كثيراً لدى إسرائيل على المدوام، ومساكان القانسون المدنى أو الشرعسي ليعارضه (١٣٦).

ويذكر الأستاذ العقاد فى كتابه (حقائق الإسلام وأباطيل خصومه) نقلاً عن أحد المفكرين الأجانب : أن تعدد الزوجات كان على إطلاقه

⁽١٣.٣) انظر : مفر صموئيل : جـ ١ الإصحاح ٢٨ الآية وصموئيل ثان : الإصحاح ٣ الآية ٤٣ .

⁽١٣٤) انظر : حقوق الإنسان لواقي .

⁽۳۵) كالجشم للصرى ف عصر الفراعنة خوفو وامنحت الثالث ورمسيس الثانى والثالث (انظر مصر الفرعية المشارة : ۲۳ و الفظر مصر الفراعية المؤسسة المؤسسة المؤسسة الفراحية المؤسسة المؤسسة المؤسسة الورادشتية (انظر قصة الحضارة : جـ ۲ ص ۱۳۵ و حضارة العرب لجوستات لويون ۱۳۸) .

١٣٦١) انظر : "اليهود في تاريخ الحضارات لجوستاف أوبون : ٥٠ .

بين المسيحين حتى القرن السابع عشر الميلادى ، وذلك بإذن الكنيسة وموافقتها ، وأنه كان يتكرر فى حالات وظروف لاقبل للكنيسة والدولة بإحصائها ، حتى أخذ طابعاً بغيضاً تمجه النفس ، وتعافه الأخلاق الحميدة(۲۲۷) .

وإذا نظرنا إلى هذا الأمر بقسطاس العدل المستقيم ظهر لنا أن نظام تعدد الزوجات في الإسلام يحفظ ويحمى ويغذى ويكسو النساء للعفاف _ أقدس وأطهر من اقتراف البغاء الغربي الذي يسمح بأن يتخذ الرجل امرأة نحض إشباع شهواته ، ثم يقذف بها إلى الشارع متى قضى منها وطره (١٢٨).

وإذا أمعنا النظر في حال هذه الشعوب في الوقت الحاضر كأهل الهند، والصين ، واليابان ، وجدنا أن نظام تعدد الزوجات قائم بينهم بعلرق غير مشروعة ، ومن ثم فالزعم بأن الشعوب التي تدين بالإسلام هي التي سلكت. هذا المسلك ، زعم باطل ، أساسه الكيد للإسلام والنيل من نظمه ، وإلا فكيف يستقيم في الفكر السليم : أن التعدد محظور من حيث الارتباط الشريف ، ومباح من حيث السفاح والخادنة ؟

والإسلام مع هذا يؤثر الاستقلال بالزوجة الواحدة ؛ لأن النزوج بامرأة واحدة يجعل الشخص بمنأى عن الجور ، لأنه لايمر بتجربة امتحان

⁽١٣٧) حقائق الإسلام وأباطيل خصومة للعقاد ١١٧ .

⁽١٣٨) مجلة الأزهر المجلد الثامن ص ٢٩١ .

عدالته كهذا الذى يتعرض لهذا الاختيار ، ويلج هذه التجربة القاسية بالزواج بأربع ، إذ لاشك أنه قد تجاوز الحد الفاصل بين العدل والجور ، فطاقة الاحتمال البشرى إذا وسعت الزوجة والزوجتين ؛ فإنها لاريب فى الثلاث والأربع تنفد ، أو تكاد ، والنتيجة الإخفاق والوقوع فى الضرر إلا من رحم ربك ، ومع هذا الاحتمال فلايرد منع التعدد حتما ؛ لأنه فى مجال الاجتماد نحو العدل النسبى .

المساواة في التعدد وطبيعة المرأة :

يقول بعض أصحاب الثقافة الغربية ، إذا كان التشريع الإسلامى لايبيح للمرأة إلا الاقتران برجل واحد فكان من المنطق والعدل أن لايبيح للرجل الزواج بأكبر من واحدة ، وذلك أخذاً بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .

وقد غفل هؤلاء عن أن التشريع الإسلامي عندما قرر مبدأ تطبيق المساواة ــ بوجه عام ــ بين الرجل والمرأة ــ فإنه قد تحرى طبيعة كل من الصنفين ، وتوخى الأهلية في تحمل الإلتزامات ، فإذا كانت طبيعة تكوين كل منهما تقضى بالزواج بينهما كأنت المسارعة إلى إقرار نظام الزواج للتكامل ؛ باعتبار أن الرجل يحتاج لزوجة ، وأن المرأة تحتاج لزوج .

ثم نظرت الشريعة فى طبيعة المرأة ، فوجدت أن نظام تعدد الأزواج لها لا يمكن أن يتحقق ، لتعذر تحديد المسئول عن ثمر هذا اللقاء الزوجي فى حالة التعدد ، بينا طبيعة الرجل فى الزواج بأكثر من واحد يمكن أن يتحقق فى ظل نظام الأسرة الملتزمة بزوج واحد ومن هنا أباحت نظام تعدد الزوجات للرجل دون المرأة لضمان حماية الأسرة ؛ وتحديد المسئول عن ثمر هذا اللقاء اجتاعيا وقانونيا حفظا للأنساب ودفعا للفساد الذى يترتب على إباحة تعدد الأزواج لامرأة واحدة ؛ إذ كيف يستقيم حال امرأة فيها شركاء متشاكسون وكيف يستقيم حال الشركاء فيها المركاء

ومن ثم كان تحريم زواج المرأة بأكثر من زوج فى وقت واحد حتما مقضيا .

⁽١٣٩) أعلام الموقعين لابن القيم الجوزية جـ ٢ ص ٢٠٥



تولى المسرأة القضاء

اتفق فقهاء المسلمين على أن من شروط توافر الأهلية في القاضى أن يكون مسلما ، بالغا ، عاقلا ، واختلفوا فيما وراء هذا من شروط مثل سلامة الحواس ، وأن يكون القاضى حرا ـــ أى ليس عبدا مملوكا ـــ وأن تتوافر فيه العدالة ، والقدرة على الاجتهاد ، والذكورة .

وقد اختلفوا فى شرط اللـكورة فى القاضى إلى ثلالة أقوال : الأول :

دهب حمهور الفقهاء إلى (۱۴۰) اشتراط الذكورة في القاضي ، لأن القضاء وسائر الولايات العامة مجمع على منع المرأة من توليها ، وتحريم

(٤٠) مواهب الجليل: ٦-٩ ، الناج والإكليل المطنوع على هامش مواهب الجليل: ٨٨/٦ ، تليوبي وصموة : ٢٩/٤ ، تبصرة الحكام : ٢٤/١ ، حاشية الدسوق والشرح الكبير : ١٣٥/١ ، الأحكام الساطانية للملوردى : ص ٢٥ ، منح الجليل ١٣٨/٤ ، الوجيز للشافعي : ٢٣٧/١ ، الفني ، والثبرح الكبير : ٣٨/١١ ، البلدع : ٢٣٧/١ ، الكافي لابر الإرادات : ٣٤/٢ ، كشاف القناع : ٢٤٩/١ مطالب أولى لذي : ٢٦/٦ ، لكافي لابر

ذلك عليها ، فلا تتولى رياسة الدولة سواء بوصف الحليفة ، أو عيره من الألقاب الرياسية المعاضرة ، وما فى معناها كرياسة الوزراء ، وولاية الأقاليم وما عدا هذا فهو محل اجتباد ، فإذا ما وليت المرأة القضاء يكون موليها آثما ويقع قضاؤها باطلا .

العانى :

ذهب الأحناف إلى عدم اشتراط الذكورة وصحة قضاء المرأة في غير الحدود والقصاص ، فلا تشترط الذكورة فيمن يتولى القضاء لكن يأثم مولى المرأة ، غير أنه لو قضت في حدد وقود ؛ فرفع إلى قاضى آخر فأمضاه ليس لغيره أن يطله(١٤١) .

تتحقدامة : ٣٢٧/٣ ، الروض المربع : ٣٨٥/٣ ، منار السبيل : ٢٨/٥ ، الروض الندى : ٢٠٥ ، كفنف الخدرات ص ٢٠٥ ، العدة ص ٢٦٠ ، المهذب : ٢٧٢/٣ ، الأنوار : ٢٩٧/٢ ، حاشية الشرقاوى على التحرير : ٢٩٦/١ ، فتح الممين وإعانة الطالبين : ٢٩/١ ، المهابة شرح التحفة : ٢٩/١ ، باداية المختلج : ٢٩/١ ، المتحقى : ٢٩/١ ، تاريخ قضاة الأندلس ص ٤ ، القوانين الفقهية المبتد : ٢٩/١ ، المتحقى : ٢٣٦/٠ ، المبتد عمر ٣٣٦/٠ ، شحح ص ٣٣٦/ ، شرح ميارة : ٢١/١ ، الجموع ٢٤/١ ، حاشية اليجورى : ٣٣٦/٣ ، فتح البارى : ٣٢/٣ ، سل الأوطار : ٢٧٤/٠ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٢٤/٧٤ ، نيل المرب ٢٤/٧٢ .

(١٤١) مجمع الانبر : ٢٦٨/ معين الأحكام : ص ٢٤ بدائع الصنائع : ٢٩٧/٩ أحكام القرآد لابن العربي : ١٤٥٧/٤ الدر الفتار وحاشية بن عابدين ١٤٠/٥ ، ٢٤٤ ، فتح القدير : ٧/٥٠ لسان الحكام المطبوع مع معين الحكام ص ٧٤٤ ، مغنى الهتاج : ٧/٥٠٤ الأحكام السلطانية المماوردي ص ١٥٠ ، المغنى لابن قدامة ١٠/١/١ ، بداية الهتبد ٢٤٩/٧ نيل الأوطار : ٣٨/١٨ ، بداية الهتبد ٢٩/٣.

وذهب ... من الأحناف ... محمد بن الحسن الشبياني إلى جواز توليتها القضاء في الحدود والقصاص(١٤٣) .

العالث:

ذهب الحسن ، وابن القاسم (۱۹۳) ، وابن جرير الطبرى (۱۹۲) ، وابن حرم (۱۹۵) لل عدم اشتراط الذكورة ، وجواز تولية المرأة المقضاء مطلقا ، وقالوا : إن الذكورة ليست شرطا في جواز التولية ولا في صحة القضاء .

وقالوا: إن المرأة يجوز أن تكون مفتية ، فيجوز أن تكون قاضية . ولقد حمل ابن زرقون (١٤٦٠ قول ابن القاسم بجواز قضاء للرأة على ما

⁽١٤٢) المتعلى ١٨٢/٥ ـ

⁽١٤٣) مواهب الجليل : ٨٧/٦ ، ٨٨

⁽²²⁾ للرجع السابق مغنى الفتاج : ٣٧٥/٤ الأحكام السلطانية للماوردى ص ٦٥ شرح الأرهار ٢٠٠٤ ، للبدع ١٩/٠٠ ، يداية الجنيد : ٤٩٩/٣ ، المتقى : ٥٨٢/٥ ، القوانين

الفقهية ٣٣٣ ، فتح البارى : ٣/١٣ ، نيل الأوطار : ٣٨٤/٨ .

⁽۱۶۰) المحلى مسألة رقم ۱۸۰۶ جد ۲۰ ص ۹۳۱ .

⁽١٤٦) هو عمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد يعرف بابن زرقون الأنصارى من أهل أشبيلية ، أحد عن عياض ولازمه ، ولى قضاء شلب ، له كتاب الأنوار فى الجمع ، مولده ٥٠٦ هـ وتوفى ٥٨٦ هـ هامش الطريقة المرضية عس ٩٦ .

تجوز فيه شهادتها ، إلا أن عبد السلام رد ذلك وقال : إن ابن القاسم جوز قضاء المرأة مطلقا لاحتمال أن يكون قد قال : بقول الحسن والطبرى بإجازة ولايتها القضاء مطلقاً(۱۹۷۷)

وقد استدل الجمهور أصحاب القول الأول على : اشتراط الذكورة وعدم جواز تولى المرأة القضاء بالكتاب والسنة ولمعقول .

أما الكتاب(١٤٨) فقوله ـ تعالى :

﴿ الرِّبَالُ قَوْمُونَ عَلَ النِّسَاءَ بِمَا فَضَكَ اللَّهُ بَعْضَهُ مُّهُ عَلَى بَعْضِ وَبِيمَا أَنْفَكُوا مِنْ أَمْوَالِهِمُّ ﴾ (١٤١)

ولأن المقصود من هذه الآية _ والله أعلم _ أن يقوم الربحال بالنفقة والذب عن النساء، ولأن فى الرجال الحكام والأمراء ومن يغزو ، وليس ذلك فى النساء⁽¹⁰⁾

فمقتضى هذه الآية : أن القوامة محصورة في الرَّجال دون النساء لما للرجال من فضيلة التدبير والرأى ، وزيادة القوة في النفس والطبع ، أما

⁽١٤٧)مواهب الجليل : ٨٨/٦ ، ٨٨ .

⁽١٤٨) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٥ ، كفاية الاخبار ١٥٨/٢ .

⁽١٤٩) سورة النساء : الآية ٣٤ .

⁽١٥٠) القرطبي : ٥/٨٨٠ .

النساء فيغلب علمهن اللبن والضعف ، فجعل المولى ... عز وجل ... لهم حق القيام عليهم ، وما دام الرجل قواما على المرأة فلا يجوز أن تتولى المرأة القضاء ، وإلا أصبحت هي صاحبة القوامة أو مشاركة على الأقل ، وفي ذلك مخالفة لصريح النص القاضي بأن : القوامة للرجل وحده كما سلف البيان في موضوع القوامة (١٥٠١).

فإذا قيل: بأن القوامة في الآية قوامة خاصة ، وهي قوامة رب الأسرة عليها ، أي في الولاية الأسرية (٢٥٠)

أجيب بأننا لو سلمنا أن الآية متعلقة بالمسئولية فى الأسرة وليست عامة فالحبعة تبقى قائمة كذلك ، باعتبار أنه إن كانت المرأة عاجزة عن إدارة أسرة تتكون من مجموعة أفراد لا تعلوا أصابع اليدين ، فمن باب أولى تكون أكثر عجزا فى إدارة شعون الناس والفصل فى خصوماتهم ومنازعاتهم وحل مشاكلهم (١٥٥٣).

⁽۱۵۱) ص ۱۲ من هذا الطرير .

⁽١٥٢) الدكتور إيراهيم عبدا لهميد نظام البضاء في الإسلام من ٣

⁽٥٣) للدكتور عمد عبدالقادر أبو فارش القضاء ف الإسلام ، مكتبة الأقصى عبال ، الأردل

أما البنة(104):

فقد ورد عن أبى بكرة قال: لقد نفعنى الله بكلمة أيام الجَمَل ، لما بلغ النبى ـــ عَلَيْكَ ـــ أن فارسا مَلْكُوا ابنة كسرى قال: ٥ لن يفلح قوم ولوا أمرهم أمرأة ٥٠٠٠ .

فكلمة أمرهم هنا تفيد العموم فى كل الولايات ومنها ولاية القضاء وليس الأمر محصورا فى رئاسة الدولة فقط ، فنفى الفلاح عن توليه المرأة القضاء يفيد عدم جواز ممارستها القضاء والدخول فيه .

أما المعقول :

١ ـ فإنه لابد للقاضى من عالسة الرجال من الفقهاء والشهود والحصوم ، والمرأة ليس من شأنها مجالسة الرجال من الفقهاء والشهود والحصوم ، والمرأة ليس من شأنها مجالسة الرجال لما يخاف عليها وعليهم من الفتنة فضلا عن المشقة عليها (١٠٥٠).

⁽۱۰۵) منح الجليل: ١٣٨٤، كفاية الأخبار: ١٥٨٧، المخنى لابن قدمه ٢٠٨١، ٢٠ . المبدع: ١٩/٠، مطالب أولى النبي ٢٦٤١، شرح منتهي الإدارات ٤٦٤/٣ كشاف القناع: ٢٩٤/٦ الكانى لابن قدامه ٤٣٣/٣، الروض للربع: ٣٨٥/٣، مناز أسبيل: ٢/٨٥٤ المهذب ٢٣٧٧٧، نهاية المختاج: ٣٣٨٨ المبجة شرح التحفة: ١٩/١، المنتقى ١٨٥٠، شرح ميارة ١١/١ المجسوع ١١٤/١٩، تقدم البارى ٢٨١٥.

⁽۱۰۵) فتح البارى : ۵۳/۱۳ ، كتاب الفتن ، النسائى بشرح السيوطى ۲۲۷/۸ ، كتاب الفضاء ، نيل الأوطار ۲۷۳/۸ وأخرجه البيقى فى السنن الكبرى كتاب القضاء ۱۱۸/۱۰ . (۲۰۵) المهذب : ۲۷۲/۲ .

٢ ــ ويكفى استقرار عمل المسلمين من عهد الرسول ــ على ــ ــ الذلج يعلم أو ينقل أن امرأة تولت القضاء في عصر من الأعصار ، ولا بلد من البلدان (١٠٥١) مما يعتبر إجماعا على امتناع توليتها القضاء وسائر الولايات العامة .

٣ ــ والقضاء فرع عن الإمامة العظمى (أى رياسة الدولة) ، وولاية المرأة هذه الإمامة عموعة ، فكذلك ما يتفرع عليها ، وهو القضاء ؛ لا تتولاه امرأة فمنصب هذه الولاية بهذا غير مستحق للنساء (١٩٨٠) .

واستدل الأحناف أصحاب الرأى الثانى على جواز تولية المرأة القضاء فيما عدا الحدود والقصاص: بأن المرأة من أهل الشهادة وما دامت من أهل الشهادة فهى من أهل القضاء (100) ، والقاعدة عند الأحناف أن كل من صلح شاهدا يصلح قاضيا ، لأن القضاء ينبنى على الشهادة - كون كل واحد منهما - تنفيذ القول على الغير (100) .

⁽١٥٧) المنتقى ١٨٢/٥ المغنى والشرح الكبير ٢٨٠٩/١١ .

⁽۱۵۸) شرح میاره ۱۱/۱ .

⁽١٥٩) عِمْمُ الْأَبِر ١٦٨/٢ بِدَالِمُ الْمُسَالِمُ ٤٠٧٩/٩ .

⁽١٦٠) معينَ الحكام : ص ١٤ ، بدائع الصنائع ٢٠٧٩/ ، فتح القدير ٢٥٣/٧ .

⁽١٦١) لسان الحكام: ص ٢٢٤ .

وأجيب بأن الشهادة أقل رتبة من القضاء ، لخصوصها وعموم القضاء ، فهذا قياس مع الفارق ، وليس من حاجة ولا ضرورة داعية إلى توليه المرأة القضاء .

وقد استدل أصحاب الرأى الثالث الذى يقول بتولى المرأة القضاء مطلقا بالقياس ، فقالوا :

(إن المرأة يجوز أن تكون مفتية فيجوز أن تكون قاضية ١٩٢٢) .

و يجاب بأن القضاء فيه إلزام ، والإفتاء لا إلزام فيه فهذا قياس مع الفارق واستدل ابن حزم بقوله ... على أن المرأة راعية في مال زوجها ، وهمي مسئولة عن رعيتها)(١٦٢) وبما روى عن عمر بن الحفاب أنه ولى : أم الشفاء ... امرأة من قومه ... السوق(١٦٤) .

وقال ابن العربى : أنه لم يصح أن ابن جرير الطبرى قال بجواز تولى المرأة القضاء(١٦٠٠) .

ويجاب عن الاستدلال بهذا الحديث: بأن هذه ولاية خاصة والقضاء ولاية عامة .

أما عن تولية عمر ـــ رضى الله عنه ـــ لأم الشفاء ـــ فقد رد ابن العربى بأن تولية عمر امرأة على الحسبة ، لم يصح ، فلا تلتفتوا إليه ،

⁽١٦٢) المغنى لابن قدامه ١١/٣٨٠ .

⁽١٦٣) جامع الأصول ٤/٠٥ ، اللؤلؤ والمرجان ص ٤٧ ، عمدة القارىء ١٢١/٤ (١٦٤) المحلى لابن حوم : ١٣١/١٠ .

⁽١٦٥) أحكام القرآن لابن العربي : ١٤٥٧/٣

فإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث(١٦٦).

ويؤيد ذلك أن فكرة الحجاب فى الإسلام كانت من أمنيات عمر ـــ رضى الله عنه ـــ ونزل الوحى مشرعا لهذه الأمنية ، فلا يتصور أن يقول عمر بتولى المرأة القضاء لتخالط الرجال ، وتتحمل المشاق مع وجود العدد الوفير من الرجال الصالحين لهذا العبء .

أى هذه الأقوال أولى ؟

ما ذهب إليه جمهور الأثمة والفقهاء من اشتراط الذكورة وعدم جواز تولى المرأة القضاء ؛ بل إن بطلان قضائها وأثم من يوليها هو الأولى والأحق بالاتباع .

١ ــ أن مُعُولاً عد استدلوا بالنص ، وأن غيرهم قد استدل بالقيلس على الشهادة والفتوى ؛ وحيث لا قياس مع النص كما هى القاعدة الأصولية ؛ فإنه لا ضرورة تدعو إلى تركه والحروج عليه .

٢ – كما استدل الجمهور – أيضا – بقول الرسول عليه و القضاة ثلاثة: واحد في الجنة ، واثنان في النار ، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فجار في الحكم ، فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل ، فهو في النار (١١٧٠) ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو أن هذا الحديث اختص الرجل بالذكر

⁽١٦٦) أحكام القرآن لابن العربي : ١٤٥٧/٣ .

⁽۱۲۷) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ــ الترغيب والترهيب للمنذري جــ٣ ص ١٥٦/١٥٥ .

بوصف القاضي فكان دليلا على عدم جواز تولى المرأة القضاء .

٣ ـ ولأن هنا فرقا بين الفرع والأصل فى القياسين المستدل بهما ، فالفترى غير ملزمة حالة أن القضاء ملزم ، فليس ثمت جامع بين الفرع والأصل ، وإنما هناك خلاف ، ومتى كان هذا الحلاف انتفى القياس .
كذلك ، فإن هناك فرقا بين الشهادة والقضاء .

فالشهادة لا يثبت بها حتى وحدها وإنما لابد معها من حكم ليثبت الحق .

وأما القضاء فهو الحكم ، والحكم يكفى وحده لإثبات الحق .

كذلك فإن الشهادة خاصة ، والقضاء عام ، فوجد الفارق ، فانتفى وانتقض هذا القياس .

٤ _ ثم إن فقهاء الأحناف قد وافقوا الجمهور فيما استدلوا به ، وقالوا : إن الدليل يفيد عدم جواز تولية المرأة القضاء ، وأن موليها يأثم ؟ وحالفوا في نفاذ قضائها في غير الحدود والقصاص ، فقالوا : إذا وليت أثيم موليها ، ونفذ قضاؤها إذا قضت بالحق .

ومقتضى هذا أن الأحناف لا يجوزون تولية المرأة القضاء ؛ لأنه لا يكون الإثم إلا حيث يكون المنع .

قال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ فِن رِّيَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا لَحَمْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُولِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ

⁽١٦٨) سورة اليقرة : ٢٨٧ .

فإذا كانت الشريعة قد أجازت للمرأة الولاية الخاصة ... كالولاية على مالها ، وأن تكون وصيا على غيرها ، وراعية لبيت الزوجية ، وناظرة على الوقف ، على خلاف في بعض ذلك ... فإن القضاء ليس من هذه الولايات الحاصة ، وإنما هو من الولايات العامة التي تقوم على ترجيح الأدلة ، ووزن الحقائق ، والفحص والتدقيق في القضايا ذات الحلم ، والمعقدة ، وتلك التي تحاج إلى معاناة ، وصبر ، وسعة صدر ... وهذه أمور تفتقدها المرأة بحكم تكوينها الطبيعي ، ولا يوهن من هذا القول بأن هناك من النساء من يحملن هذه الصفات ، لأن هذا أمر نادر والنادر لا حكم له ، وإنما الحكم للأعم الأغلب .

ولا يقال - كذلك - إن المرأة في العصر الحاضر قد نجحت في بعض الأعمال الإدارية العامة ، لأن للقضاء طبيعة خاصة ، وليس من جنس العمل الإداري العادي ، كما أن العمل الإداري العادي ، كما أن العمل الإداري يخضع في النباية لرقابة القضاء ، أما حكم القاضى فيكتسب الحجية بجرد صدوره ويصبح الحكم عنوان الحقيقة ، لا سيما متى اكتسب قوة الأمر المقضى وصار باتا .

٦ ــ ولأن تولى المرأة القضاء يتطلب منها أن تحتك بالقاعدة العريضة من الجمهور من شهود وخصوم ، ووكلاء وأعوان القضاة ، وهذا الاتصال يجر عليها المتاعب والصعوبات ، ويوقعها في حرج شديد وكثير ، ينبغي أن يُباعد بينها وبين هذه المصاعب حفاظا على كرامتها وصعتها ، فقد يضطرها العمل إلى أن تختل في بعض الأحيان وتنفرد

بههض أعوانها فتنجه إليها النهم ، وقد يطعن فى عرضها مما يسبب لها الشقاء ، وتفقد الاستقرار العائلي ، خاصة وأن شعوبنا الشرقية لا زالت تتمسك بكثير من العادات والتقاليد التى تحول دون قبول توليه المرأة أى عمل رياسى فكيف بتوليتها الأحكام ؟

ولقد تولى الأحناف رئاسة القضاء فى بلدان عديدة ، وكان مذهبهم هو الحاكم ، ولم ينقل أنهم عينوا امرأة على القضاء .

فالواقع العملى والتطبيق يدل على إجماع المسلمين عمليا على المباعدة بين المرأة وبين توليها القضاء ، وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، ولا تصع مخالفته ؛ لأن أمة الإسلام لا تجتمع على خطأ أو باطل ؟ وما قال به بعض الباحثين _ كما سلفت الإشارة _ من أنه لم يرد نص القرآن أو السنة يمنع أن تتولى المرأة منصب القضاء ليس بصحيح . لأنه باستقراء التطبيق العملى منذ عهد الرسالة والخلفاء الراشدين ومن بعدهم لم يُستظهر أن امرأة مسلمة تولت القضاء بين المسلمين ، كما جاء في المغنى والشرح الكبير (١٦٥) .

وكما نوه عنه ابن العربى فى كتابه أحكام القرآن ، إذ رد على ما نسب إلى عمر ـــ رضى الله عنه ـــ من توليته امرأة على الحسبة أو أمر السوق ، وقال : إن هذا لم يصح وأنه من دسائس المبتدعة فى الأحاديث(١٧٠) .

⁽۱۲۹) جا ۱۱ ص ۲۸۰ .

⁽۱۷۰) جـ ۳ ص ۱٤٥٧ .

على أنه وقد تعرضت بعض البحوث إلى القول بتساوى الرجال والنساء فى كافة عناصر الأهلية للقضاء تشير إلى ما حرره نفر من الكتاب غير المسلمين عن الاستعدادات التكوينية فى المرأة واختلافها عن الرجل .

فهذا : د. / (فان دى فلد) يقول : إن العوارض التي تختص بها المرأة في بدنها مدة المحيض وخلاله من الصداع ، وازدياد تدفق اللعاب وتمدد الكبد ، وتضخمه ، والمغص في الكيس الصفراوى ، واضطراب الهضم وشهية الأكل ، والغنيان والميل إلى القيء ، وسوء التنفس ، وازدياد نشاط الأمعاء الفلاظ ، هذه العوارض وغيرها تجعل المرأة في عداد المرضى بالاحتقانات والتقلصات والاضطرابات النفسية والعضلية الأمر الذي يعوقها عن وزن الأمور ، ومنها : عمل القضاء وغيره من الأعمال التي تتطلب توافر الاتزان والقدرة على الضبط .

والمستخلص مما كتبه هذا الباحث وغيره في أبحاث حلقة دراسات المركز الطبي بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية عن الإسلام وحقوق الإنسان (۱۷۱) أن الاستعداد الفكرى والفطرى والاجتاعى والنفسى والوضع الطبيعى ، والواقع التجريبي لدى المرأة ، كل أولئك يقف حائلا دون توافر الأهلية الذاتية السوية لديها لتحمل أعباء الولايات العامة ومنها القضاء ، والتي يعتبر توليها تكليفا لا تشريفا . وعلى ضوء هذا وما سلف من الأدلة يكون القول بأن المرأة بطبيعتها وقدراتها ؛ غير مكلفة بأعمال الولايات العامة ومنها القضاء قولا سديداً وحكما رشيدا ؛ وهو الذي استقر لدى أمة المسلمين إجماعا منذ عهد الرسول عليه وأصحابه من بعده .

⁽۱۷۱) جم ۱۹۷، ۱۹۷ و أنظر ترجمة د/ عمد فتحي لكتاب الزواج المثال للدكتور/ فان دي نا،

البحث التاسع

نوارج بين الرجل والرأة ني الشمادة

فى سورة البقرة من القرآن الكريم آية المداينة وفيها قول الله مسحانه: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنَ

واستشهد والتهيدين
 مِن رِّعَالِكُمْ مَ فَإِن لَمْ يَكُونا رَجُونا وَهُرَا لَكُون وَرَجُ لُ وَامْرَ أَتَكَانِ
 مِمْن رَّضَوْن مِن الشُّهدَاء أَن تَنب لَ إِحْدَنْهُ مَا أَنْدُكِرَ
 إحدث مَا الأُحْرَى في

حيث شرعت هذه الآية مبدأ الإشهاد استيثاقا للحقوق على وجه تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما ، وقد أنحت هذه الآية إلى الحكمة الإلهية في هذا المقام ببيان الميار الذي ظنه بعض الناس نوعا من الحيف على المرأة والتقليل من قيمتها ، بجعل شهادة امرأتين في مقابل شهادة رجل واحد ، وليس الأمر كذلك ، فنظرة الإسلام بعيدة عن هذا الانتقاص من قيمة إنسانية المرأة ، ولكن جاء النص في نصاب الشهادة مبنيا على أساس آخر استدعته طبيعة المرأة التي تمر بها عوارض خِلْقية تشدها راغمة إلى الإحساس بالأذى والألم ، وعدم استجماع شتات فكرها على فرات الحيض ، والخمل ، والنفاس

ومن ثم احتاط الإسلام لتأخذ العدالة مجراها الذى يترتب عليه استظهار الحق والفصل في النزاع دون أدني شبهة في الحيف .

وليس منع قبول شهادة المرأة الواحدة من حيث كونها شهادة امرأة لا تعلو إلى مرتبة إثبات الحقوق كالرجل ، بل المراد هو الوصول إلى أكمل مراتب الاستيثاق ، حيث تكون شهادة رجل وشهادة امرأتين تستجمعان ــ فكرهما ، وتتذكران وقائع الشهادة على الحق المتنازع إِعْدَائُهُمَا .. ﴾(١٧٧)عن حقيقة النسزاع ﴿ فَتُذَكِّرَ إِمَّدَائُهُمَا ٱلْأَجْرَٰكَاٰءً ﴾(١٧٣) وتضل بمعنى ٥ تنسى ، فلا دخل ـــ إذًا ـــ لكـونها امرأة في جعل شهادة امرأتين في مقابل رجل واحد ، وتزيد هذه اللمحة التي أوردتها هذه الآية جلاء ؛ متى لوحظ أن المرأة _ في الأعم الأغلب _ ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ، ونحوها من المعاوضات ، ومن هنا يغيب عن ذاكرتها كثير من من الواقعات المتعامل بها ، وليس الأمر كذلك في الأمور المنزلية التي هي شغلها ؛ فإنها في هذا الشأن أقوى ذاكرة من الرجل، ومن طبع البشر عامة أن يستذكروا من الأمور ما تكثر ممارسته ويكثر الاشتغال به ، ولا يناقض هذا ما هو واقع من اشتغال بعض الئساء الآن بتلك الأمور ، ومنهن المحاميات والمحاسبات ؛ لأن كل هذا دون الكثرة الغالبة من النساء

⁽١٧٢) من الآية رقم ٢٨٢ سورة البقرة .

⁽١٧٣) من الآية رقم ٢٨٢ سورة البقرة

وعزوفهن عن أعمال الرجال ، ومع هذا فإن المرأة تتساوى مع الرجل في الشهادة باللعان ، حيث تكون شهادة الزوجة متساوية مع زوجها إذا قذفها في عفتها ، أو تنفى نسب مولودها إليه وهو ما شرعه الله في القرآن ، وفي الآيات من ٦ إلى ٩ من سورة النور ، وهو ما عرف بقضايا اللعان .

وتنفرد هي بالشهادة في مواضع النزاع في أمور النساء الخاصة كالبكارة والثيوبة والولادة ، وعيوب النساء الباطنة ، كما انفرد الرجال بالشهادة على القضايا التي تثير موضوعاتها عواطف المرأة كقضايا القصاص والحدود .

﴿ ألا يعلم من خلق ﴾(١٧٥) .

ر وشهادة المرأتين مع رجل واحد شهادة أصلية ، لا شهادة ضرورة أى أنه يجوز أن تشهدا ابتداء مع إمكان وجود رجل بديل لهما وإمكان حضوره ؛ لأن المقصود في الآية ــ والله أعلم ــ التوسعة والتيسير في

⁽١٧٤) الآية رقم ٢ من سورة الأعلى .

⁽١٧٥) من الآية رقم ١٤ من سورة الملك .

إثبات الحقوق ، فضلا عن تعويد المرأة المشاركة فى شئون الحياة العامة والحضور فى مجالس التوثيق والتقاضى .

وما ذهب إليه بعض الباحين (١٧١) في تأويل آية المداينة في سورة البقرة فيما جاء من قول من قول الله ـ سبحانه ـ في شأن تعليل شهادة امرأتين في مقابلة رجل واحد ﴿ أَن تَنْهِلَ إِسَدَنهُ مَا فَتُكَسَحِدَ إِلَّهُ مَا فَتُكَلَّمُ عَلَى الله الساء ، وليس لكل النساء ؛ ولأن الآية جاءت لمجتمع لم تنتشر الكتابة والقراءة بين أفرادة ـ كل هذا لا أثر له بعد أن انعقد الإجماع على أن شهادة المرأتين تقابل شهادة الرجل ، وأنه لابد في الشهادة : من رجلين أو رجل وامرأتين فيما عدا ما أجيز بنص في شهادة المرأة ؛ منفردة أو معها أخرى . أما الواقعات التي تقع فجأة أو في السفر فلها أحكامها الخاصة التي تنفر ديها ، لكنها ليست حكما عاما .

والواقعات التى يسوقها هؤلاء الباحثون من إجازة شهادة الصبيان في الجراح فيما بينهم ، ومن أن آية المداينة جاءت في التوثيق ، لا في الشهادة أمام القضاء في الخصومات ، _ هي _ من باب الأحكام الحاصة وليست العامة .

أما عدم إعطاء عمر للمؤلفة قلوبهم سهما فى الزكاة ، فلذلك يرجع إلى أنه ـــ رضى الله عنه ــ وفى وقته ، وجد أن علة هذا الحكم قد انتهت بقوة المسلمين وقدرتهم على مواجهة من يتصدرون للدعوة بالإفك والزور والنفاق ، فأوقف هذا السهم ؛ ولأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما .

وأحكام الرق أوقفت بانتهاء الرق ، فهى من باب زوال الحكم بزوال سببه وعلته

وزواج المتعة لم يحرمه عمر باجتهاده ، وإنما حرمته السنة ، ولم يكن مشروعا من قبل إلا للضرورة ، وقد حرم قطعا ، وأجمعت الأمة على ذلك ، وخلاف الشيعة فيه لا يُخل بالإجماع ؛ لأنهم لا يقولون بحجية الإجماع ، ولا يعتبرونه دليلا من الأدلة الشرعية .

وبذلك لا يكون في هذه الواقعات وأمثالها ما يشفع لاعتبار ما جايت به آية سورة البقرة ــ من تفرقة بين شهادة المرأة وشهادة الرجل ــ متعلقا بواقع معين ، يتعين تغييره بتغيير هذا الواقع .

والله _ سبحانه وتعالى _ أعلم ..

شيخ الأزهر (جاد الحق على جاد الحق)

نبت تفصيلى

-4	a	الموضسوع
۳	*************	المقدمة
	•	• القصل الآول
٩	***************************************	المساواة بين الرجل والمرأة
		المبحث الأول :
۱۲	*************	ـ المساواة في مجال الخلق
		المبحث الثاني :
10	**************	ـ المساواة في حرية التفكير والرأى
		المبحث الثالث :

۱۷	*************	_ المساواة في حق الحماية
۱۸		المساواة في حق التدين
19	الرجال والنسأء	_ سبق الإسلام في تقرير المساواة بين ا

	المبحث الرابع:
	_ المساواة في مجال العطية
44	ــ المساواة في مجال المسئولية والجزاء
	المبحث الخامس :
40	_ المساواة في حرمة الدم وضمانه
77	_ المساواة بين الرجل والمرأة في الدية
	المبحث السانس :
44	ـــ المماواة في المسئولية
	المبحث السابع:
44	_ المسئولية العامة للمرأة
	المبحث الثامن :
44	ــ جق العمل

• القصل الثاني •

الأحكام المتعلقة بقضية المساواة بين الرجل والمرأة

المبحث الاول :
ــ الحقلاط الرجال والنساء
المبحث الثانى :
_ الاختلاط الأسرى
المبحث الثالث :
ـ زي المرأة ه
ـ الثياب والنقاب ٧
المبحث الرابع :
ــ المصافحة بين المرأة وغير محارمها
ــ هل قدم المرأة عورة يجب سترها ؟
ــ صنوت المرأة هل يعتبر عورة ؟ ١٣

المبحث الخامس :	
_ انعقاد الزواج بعبارة النماء	٦٥
_ مراعاة الكفاءة بين الزوجين	٦٧
المبحث السانس :	
ـ حق القوامَّة	٦٩
الميحث السابع :	
ــ ميراث المرأة	٧٥
ــ تعدد الزوجات	٨٥
_ أوروبا والتعدد ٩٤	9 8
_ المساواة في التعدد وطبيعة المرأة	1 • 1
المبحث الثامن:	
ـ تولى المرأة القضاء	١.٣
الميحث التاسع :	
ـ فوارق بين الرجل والمرأة في الشهادة	111



